مؤسسة المشيخة في البلاد التونسيّة خلال الفترة الاستعمارية: السيرة السياسيّة وجغرافية تشكّل النفوذ من خلال نموذج مشيخة الطبابة (1881– 1956)

The Foundation of the Sheikhdom in the Tunisian Countries during the Colonial Period: The Political Biography and Geography of Shaping Influence through the Model of the Sheikhdom of Tababa (1881-1956)

الاسم الكامل للباحث: محمد البشير رازقي
مؤسسة الانتماء كاملة: دكتور/باحث بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس
إيميل الباحث: Rezgui.medd@gmail.com

تاريخ الاستلام: 14 /2021/08 **تاريخ القبول**: 27 /2023/05

ملخص:

نطرح في هذا المقال إشكاليّة أساسيّة معتمدين في ذلك على وثائق الأرشيف الوطني التونسي: كيف تغيّرت تقنيات تشكيل المكانة الاجتماعية والسياسية لمؤسسة الشيخ في البلاد التونسية خلال الفترة الاستعماريّة؟ كيف يُصبح الشيخ شيخا؟ وكيف يُؤثّر الشيخ ويتأثّر بتقنيات تشكيل شبكات النفوذ والهيمنة؟

عجزت السلطة الاستعمارية عن التخلّي عن مؤسّسة المشيخة رغم عدم الانصياع الكامل للشيوخ لنظام الحكم الجديد. حاولت فرنسا توفير أرضيّة لقاء وتفاهم مع أركان نظام الحكم القديم وخاصة مؤسّسة العائلة المنتجة للشيوخ والمتنفّذة بين وعلى الناس.

تميّزت مشيخة الطبابة بثروتها الديمغرافية والفلاحية والمنجمية والموقع الاستراتيجي ضمن محاور طرق وعبور أساسية. فهمت فرنسا جيّدا هذه الأهمية، ولهذا رسّخت وجودها، ووجود الأوربيين

المستثمرين والعمال المنجميين المستقرين في المشيخة، عبر التحالف مع العائلة الأقوى وهي عائلة سلطان. وقد تشابكت تحوّلات مؤسسة المشيخة مع تحوّل الظرفيّات السياسية المحلية والدوليّة، وخاصة مع تمكّن فرنسا من فهم البلاد وتطوّر قدرتها على السيطرة والمراقبة والعقاب.

توضّح لنا في هذا المقال تغيّر تقنيات بناء مكانة الشيخ خلال الفترة الاستعمارية. فقد اعتمدت أوّلا على الثوة المادية والعقاريّة والحيوانيّة والعائلية. مع حرص بعد المترشّحين على استغلال حدث الحرب العالمية الأولى والثانية على إبراز وتثمين مشاركته في المجهود الحربي الفرنسي وخاصة نيله أوسمة ونياشين تُزكّي مجهوده.

تغيّرت هذه الأساليب بعد الحرب العالمية الثانية، فقد برز متغيّر التعليم الحديث والحركة الوطنية ونشأة الأحزاب. حافظت وظيفة الشيخ على أهميّة امتلاكه ثورة ورصيدا عقاريّا مهما وإرثا عائليّا ذو ذاكرة عريقة، ولكن مالت كفّة التعيين لصالح المتقنين لأساليب اللغة الجديدة: فهم وإتقان الحياة السياسية الحزبيّة، وإدراك لتوازنات الحركة الوطنيّة والتمتّع بالتحصيل العلمي وخاصة إتقان اللغة الفرنسية.

الكلمات الدالة: الفترة الاستعمارية، البلاد التونسية، الطبابة، فرنسا، الشيخ

Abstract:

In this article, we pose a basic problem, based on the documents of the Tunisian National Archives: How did the techniques of shaping the social and political status of the institution of the Sheikh evolve in Tunisia during the colonial period? How does a sheikh become a sheikh? How does the Sheikh affect and is he affected by the techniques of forming networks of influence and domination?

The colonial authority could not abandon the institution of the sheikh despite the lack of total adhesion of the sheikhs to the new

regime. France has tried to provide a platform for meeting and understanding with the pillars of the old regime, in particular the institution of the family, which produced the sheikhs and exerted influence among and on the people.

The Tababa Sheikhdom was distinguished by its demographic, agricultural and mining wealth, and its strategic location within the main roads and transit routes. France has well understood this importance, and this is why it has consolidated its presence and the presence of European investors and miners installed in the sheikh, through an alliance with the most powerful family, the Sultan family. The transformations of the institution of the sheikh merge with the transformation of local and international political circumstances, in particular with France's capacity to understand the country and the development of its capacity to control monitor and punish.

In this article, she explains the evolution of techniques for constructing the status of the sheikh during the colonial period. It was first based on material, real estate, animal and family wealth. With the concern of certain candidates to take advantage of the events of the First and Second World Wars, to underline and enhance their participation in the French war effort, in particular their presentation of medals and decorations for their efforts.

These methods changed after World War II, with the emergence of modern education, the national movement, and the emergence of parties. The profession of Sheikh preserved the importance of the possession by the Sheikh of a revolution, an important real estate balance, and a family heritage with ancient

memory, but the nomination was in favor of those who mastered the new methods linguistic: understanding and mastering partisan political life, balancing the national movement and enjoying a level of education, in particular mastering the French language.
Keywords: colonial period, Tunisia, medicine, France, Sheikh

1. مقدمة:

تميّزت منطقة الطبابة بأهميّتها الاستراتيجيّة والفلاحية والمعدنيّة والبشريّة. فقد مثّلت على مستوى الجغرافيّة السياسيّة همزة وصل مهمّة في جغرافية الشمال الغربي التونسي الحبوبي (المنتج للحبوب). فهي تلعب نقطة ربط وهمزة وصل أساسيّة بين باجة وجزء مهم من ظهيرها الريفي وخاصّة نفزة (الجبل الأبيض) والطريق المتوجّه إلى طبرقة (ومنها إلى الجزائر أو عين دراهم وجندوبة)، أو الطريق المتّجهة إلى نفزة ومنها إلى سجنان، ماطر وغيرها من البلدات المهمّة وخاصة بنزرت، هذا دون نسيان قرب الطبابة من الشريط الساحلي المهمّ جدّا الرابط بين طبرقة وبنزرت وأهمّها الموانئ العريقة مثل الرأس الأسمر (كاب نيقرو) و"سيدي المشرق" و"كاب صيراط" (قرية ساحلية في الشمال التونسي). كما استفادت مشيخة الطبابة من تأسيس منجم لاستخراج الرصاص في بداية القرن العشرين (1905).

انتمت بداية منطقة الطبابة إلى خلافة عمدون (مدينة في الشمال التونسي) إلى خلافة عمدون. وقد مثّلت المشيخة خلال الفترة الاستعمارية ثقلا ديمغرافيّا مهمّا، فقد احتلّت المرتبة الخامسة في عدد السكّان بعد "باجة المدينة" ومشيخة بوحازم (4517 ساكن) والمنشار (4553 نسمة) وزواغة (4236 ساكن). كان عدد السكّان الطبابة في الإحصاء السكّان في شهر مارس (دون احتساء الأوروبيين) 1931 3692 ساكن، مقابل 4704 ساكن في باجة

المدينة (دون احتساب الأوروبيين)، وقد تجاوزت مثلا مشيخة الطبابة منطقة الربضين في باجة المدينة التي كان عدد سكانها 3543 ساكن. ولهذا كانت السلطة الفرنسية على وعي تام بالأهمية الاستراتيجية والفلاحية المنجميّة لمنطقة الطبابة، أي أهمية موقعها وموضعها.

تأسّس منجم خنقة كاف التوت بمشيخة الطبابة من قيادة باجة على مساحة 1086 هكتار، وشرعت فرنسا في عملية التأسيس بين 6 فيفري 1889 و16 ديسمبر 1894. يبعد المنجم 30 كيلومترا عن مدينة باجة على الطريق الرابطة بين باجة وطبرقة. مُنح امتياز استغلال المنجم أوّلا إلى السيّد جوزيف فور(J. Faure) (1886– 1889)، وتجدّد هذا الامتياز سنة 1894. وفي 5 ديسمبر 1899 تمّ التنازل عن هذا الامتياز لفائدة شركة (Société minière de Kanguet). ويبلغ حجم رأس مال هذه الشركة 4 ملايين فرنك. ومثّل هذا المنجم موردا مهما للثورة بالنسبة للسلطة الاستعماريّة. فقد أنتج سنة 1911 4122 طنّا من المنتجات القبلة للتسويق.

نطرح في هذا المقال إشكاليّة أساسيّة معتمدين في ذلك على وثائق الأرشيف الوطني التونسي: كيف تغيّرت تقنيات تشكيل المكانة الاجتماعية والسياسية لشيخ الطبابة خلال الفترة الاستعماريّة؟ كيف يُصبح الشيخ شيخا؟ وكيف يُؤثّر الشيخ ويتأثّر بتقنيات تشكيل شبكات النفوذ والهيمنة؟

2. المشيخة والوظيفة

يُعزل عدد كبير من الشيوخ لفساد أو مرض، ويُغيّر آخرون بسبب وفاتهم. ويُقدم عدد من الشيوخ طلب استعفاء أو استقالة بسبب عجزهم عن تسيير شؤون المشيخة مثل حالة محمد

صالح بن حسين شيخ الطبابة "استعفى من المشيخة لعجزه من القيام بواجباته"[1]. وعند شغور منصب المشيخة، تُصدر السلطات الفرنسيّة أمرا إلى كبار العرش باختيار شيخ عليهم. وقد اختاروا في سنة 1891 الشيخ أحمد بن عيّاد الطبوبي شيخا "على الطبابة الخلايلية الوهايبية الرحامنية وأولاد عبد الله"[2]. وعُزل هذا الشيخ بعد ستّ سنوات من تعيينه بعد أن ثبتت تُهم عليه بتهريب التبغ[3].

مارس عدد كبير من شيوخ الطبابة تهريب التبغ والأغنام والأبقار مستغلّين الموقع الجغرافي للمنطقة واتّصال سلاسل جبالها مع مرتفعات مهمّة مثل عين دراهم وخاصة قربها مع الحدود الجزائريّة. فقد ورد في تقرير حرّره "حارس إدارة الاختصاصات بعين دراهم ضدّ أحمد بن عيّاد شيخ الطبابة" بتاريخ 27 أكتوبر 1897 وجود كمية كبيرة من التبغ بحوزة الشيخ بغاية تهريبها، وقد تقدّم الشيخ للإدارة بطلب صلح بثلاثمائة فرنك. ولاحظ التقرير تعدّد حوادث التهريب بقيادة

[1] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 5، و.5 (20 ديسمبر 1891)

[2] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 6، و.1 (26 ديسمبر 1891)

[3] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 6، و.4 (23 ديسمبر 1891)

باجة وهذا "مضرّ بالصندوق الضرر الفادح"[4]. وعُزل هذا الشيخ من الوظيف وبقيت المشيخة شاغرة "مدّة طويله"[5]، "نحو عام"[6].

بقيت السلطة الفرنسية تُعاني وتتشكّى من مردود شيوخ الطبابة رغم تعاقبهم، ويمكن أن نضع هذا الانسداد السياسي في المشيخة في إطار الصراع بين العامل والمراقب المدني. فقد ورد مكتوب لعامل باجة من الوزارة الكبرى بعد أن قدّم المراقب المدني كليبر (**J. klepper**[7])، تقريرا للوزارة تضمّن أنّ "شيخ الطبابة سعيد بن محمود" مُتخاذل ومُتساهل "في واجبات الخدمة" رغم "كثرة السرقات"، وقد "صدر الإذن السامي بتأخيره من الخدمة". ونظرا "للصعوبات التي تحصل من أهالي العروش عند إجراء الاتفاق على المشايخ وعدم الضمان أحيانا لتخلف...كانت مصلحة الخدمة ربّما تقتضي تسمية المشايخ رأسا من دون توقّف على اتّفاق الأهالي عليهم حتّى لا يكونوا بأيدي المتّفقين"، ولهذا فقد صدر الإذن من الوزارة الكبرى لعامل باجة بأن ينتخب "رأسا من أهل المشيخة المذكورة أنفارا لايقين للخدمة...ثمّ تعرّفونا أسماء المنتخبين ومن هو الأحسن...وبعد أن يثبت لدينا أرجحية أحدهم نأذنكم بتحرير الضمان على يد عدلين"[8].

---

[4] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 6، و.5 (9 ديسمبر 1897)

[5] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 6، و.9 (24 ديسمبر 1898)

[6] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 6، و.11 (18 أكتوبر 1898)

[7] المراقب المدني بباجة وهو المسؤول الأعلى سلطة في المدينة

[8] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 7، و.9 (14 أفريل 1901)

تُقدّم لنا هذه الوثيقة معلومات مهمّة. فقد نفذ صبر الوزارة الكبرى من كثرة تعطّل تسمية شيخ الطبابة كلّما استدعى الأمر ذلك. ولهذا فقد سعت فرنسا إلى مُخالفة عرف ممتدّ في القدم يقتضي باتّفاق أهل المكان على تسمية شيخهم، مع اقتصار السلطة على تزكيته. وقد استمرّ الصراع بين المراقب المدني وعامل باجة رغم القرار المتّخذ بخصوص عدم إدخال الأهالي في اختيار اسم الشيخ. فقد أرسل المراقب المدني بباجة كليبر مكتوبا إلى الوزارة الكبرى طالبا "عزل شيخ الطبابة وهو سعيد بن محمود" متّهما عامل باجة بالتراخي في "تسمية المشايخ". وقد اتّهم المراقب المدني الشيخ المراد عزله بمجموعة من التهم الخطيرة، فقد اشتكى منه كثيرا "حارس غابة طبرقة لوقوع سرقات...ثانيا امتناعه عن إعانة حافظ البوليس في بعض الخدم، ثالثا محاولته إخفاء 25 أنفار من جرايد (الجريدة) العسكر...رابعا تهويله لنازلة لا أهمية لها بقصد توريط أنفار من مشيخته...خامسا تخلية سبيل سارق قد ألقت عليه القبض بعض أهالي المشيخة...سادسا عدم ردّ باله على ترابه حث نشأت عن ذلك عدة سرقات بمقطع الخنقة"[9].

تُمُدّنا هذه الوثيقة بتفاصيل مهمّة حول طبيعة الحكم المحلي بمشيخة الطبابة. منها ارتباط اسم الشيخ بعدد كبير من السرقات ومساعدته على تهريب عدد آخر من السرّاق، ورفضه ضرورة التعاون مع التحقيقات التي أشرف عليها حافظ الشرطة. كما أنه تورّط في إخفاء أسماء عدد من المجنّدين، بعد أخذ الرشوة. كما أنّه استغلّ نفوذه ومنصبه من أجل توريط عدد من سكّان المنطقة في تهم وهميّة. واشتدّت أهميّة مشيخة الطبابة بعد اكشاف منجم مهمّ للرصاص قرب منطقة "الخنقة"، وقد أظهر الشيخ تراخيه تجاه حالات السرقة الكثيرة بالمنجم، ومن الطبيعي

[9] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 7، و.13 (1 فيفري 1901)

أن يُقلق هذا الأمر السلطات الفرنسيّة الراغبة بتوفير ظروف ملائمة في استخراج الثروات المنجميّة في البلاد التونسيّة.

يعتمد الاقتصاد المحلي الانتاجي بمشيخة الطبابة على الفلاحة (الحبوب) والمواشي والثروة الغابيّة. ساهم الاستعمار من ناحيته في تغيير الجغرافية الإنتاجية وسبل تحصيل الثورة خاصة بعد اكتشاف منجم الرصاص بمنطقة كاف التّوت، وهي جغرافيّا منطقة الوسط بمشيخة الطبابة، كما حرصت فرنسا على تجنيد عدد كبير من شبّان المنطقة. ساعدت على المعطيات على نشأة أشكال عديدة للفساد لدى المشايخ. فقد اتّهم شيخ الطبابة عمر بن الحاج عثمان الطبوبي بإخفاء أسماء ستّة رجال عن القرعة العسكرية، ولما سئل أحد هؤلاء قال أنه لم يكن بمشيخة الطبابة وإنما مقيم بنفزة "في تلك الجهة يخدم في المعادن ولم يرجع للمشيخة إلا في الصائفة الفارطة"، وسئل رجل آخر فقال أن غادرها واستقرّ في أولاد عون و"رجع للمشيخة زمن حصاد الشعير"[10]. وعُزل هذا الشيخ، بسبب هذه التّهم، بعد أربع سنوات ونصف من تعيينه، بسبب انتفاعه المادي من فساده[11].

نتج عن تعمّق فهم الإدارة الاستعماريّة لواقع مشيخة الطبابة بروز أساليب جديدة وفعّالة للحكم. فقد بدأت السلطة الحاكمة تُشارك الأهالي عمليّة الاختيار. يبدأ الأهالي بتقديم مجموعة من الأسماء ذوي الحظوة لدى رجال العرش. وتعتمد عمليّة اختيار الأهالي للأسماء على

[10] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 8، و.7 (24 ديسمبر 1905)

[11] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 8، و.14 (21 ديسمبر 1905)

مجموعة من العوامل، أهمّها رغبة المترشّح نفسه، إما أن يترشّح طواعية أو يُزكّى من قبل رجال المشيخة. وهذا الأمر يعتمد على عامل آخر مهم وحيويّ وهو احتياج المترشّح إلى دعم عدد متين من رجال متنفّذين في العرش، ذوو جاه وثورة وسلطة معنويّة، إلى جانب ثورة وقوّة المترشّح نفسه في عرشه. يقوم المترشّح وداعموه بدعوة عدل لكتابة شهادة متضمّنة أسماء المترشّح والداعمين، وأعمارهم وثوراتهم ومعلومات عن عائلاتهم.

تصل هذه الأسماء في وثيقة العدالة لعامل باجة. يقوم العامل بطلب معلومات دقيقة عن الأسماء المرشّحة، حجم ثرواتهم، عدد أفراد العائلة، مساواهم التعليمي وطبيعة علاقتهم بالسلطة الاستعماريّة، أي ببساطة يُحرّر لكلّ مترشّح بطاقة أمنيّة دقيقة تحتوي معلومات دقيقة عنه. ويقوم بعدها العامل بتزكية عدد من الأسماء وتقديمهم إلى الوزارة الكبرى. وكمثال على ذلك اضطرّت السلطة إلى تغيير شيخ الطبابة بداية سنة 1912، فتلقّى العامل محمد صالح البكّوش أسماء عدد من المترشّحين للخطّة، فقام بتزكية ثلاثة أسماء للوزير الأكبر و"قدّم لنا كل منهم جريدة في أسماء حملايه (أي منصريه في العرش) ومكاسبهم...الأَصلح منهم للخطّة هو أوّلهم حيث أن حملاءه أقوى وأوفر...وأنّه يحسن الكتابة والقراءة"[12]. واختارت السلطة في هذه الحالة الشيخ صالح بن محمد بن عمر الطبوبي بسبب كثرة حجم ثروته وثورة داعميه[13]. وينتظر الشيخ

[12] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 9، و.2 (7 جانفي 1912)

[13] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 9، و.3، 7 (22 فيفري 1912)

وثيقة التعيين الصادر ضرورة من الباي لكيف يبدأ عمله[14]. وعندما تكون المشيخة شاغرة يُكلّف بها أحد الشيوخ المجاورين إلى أن يُختار شيخ جديد[15].

تكمن وظيفة الشيخ في المراقبة والمساعدة على العقاب. يحرص الشيخ على توفير أسماء مؤهّلة للتجنيد، مع اقتراب الحرب العالمية الأولى، وأن يُثبت دراية بعدد أفراد قومه وطبيعتهم بين إناث وذكور من أجل دفع الضرائب. وخاصة توفير الأمن والمساهمة في القبض على المشتبه بهم. فقد شكّلت مشيخة الطبابة مكانا مهمّا جدّا للفرنسيين والمستوطنين بسبب اكتشاف منجم الرّصاص، حيث أصبحت موطنا لعدد كبير من الأوروبيين. ولهذا فقد ساهم الشيخ صالح بن محمد بن عمر الطبوبي في القبض على الرجل علي بن نويصر قاتل رجل فرنسي بالطبابة، وقد أرسل له المراقب المدني تهنئة رسمية[16].

يؤدي شيخ الطبابة وظيفة مهمّة على مستوى المراقبة وفرض الأمن والانضباط. فمن مهامه تحرير دائم ومتجدّد لأسماء المشتبه فيهم والحرص على دوام معاينتهم. فقد ورد في أحد رسائل عامل باجة أنّه توجّه إلى الطبابة و"جمعنا المشايخ والأعيان وحرّرنا أسماء أهل الشبهات ومن

[14] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 12، و.14 (19 أفريل 1934)

[15] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 12، و.30

[16] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 9، و.16 (12 أفريل 1913)

تعلّقت بهم جنايات". ووُجد في المشيخة أكثر من 19 مشتبه به لم يُسجّل في قائمة المشتبه بهم[17].

بالمقابل، يمكن أن يتورّط الشيخ في قضايا فساد عديدة إلى درجة التواطؤ مع المجرمين، فقد "وقعت عدّة سرقات بمشيخة الطبابه، ونسب لشيخ التراب أنه أخذ الرشوة من الجناة"[18]. ولكن الشيخ أجاب أن الخليفة (وهو خليفة عمدون) أغرى أحد الشهود "على الشهادة عليه...ولما لم يساعفه على ذلك كفله بالحديد (أي سجنه)"، ويرى المراقب "لزوم إحالة الشيخ المذكور على المحكمة"[19]. وقد اتّهم هذا الشيخ مرة أخرى "باغتصاب محلّ الغير والتعدّي بالضرب"[20].

وورد في وثيقة أخرى إقدام السلطة الفرنسية على حجز 60 فرنكا من عائدات شيخ الطبابة صالح بن محمد بن عمر الطبوبي "لعدم قيامه بواجبات وظيفته"، و"تقصيره في مراقبة أهالي

[17] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 291، ملف 3، ملف فرعي: 48، و.109- 110 (21 مارس- 23 ماي 1898)

[18] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 9، و.18 (26 ديسمبر 1914)

[19] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 9، و.21 (25 جانفي 1915)

[20] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 9، و.22 (28 ديسمبر 1915)

الشبهات بالمشيخة"[21]. وقد ادّعى الشيخ أنّ كل هذه التّهم من بين ادعاءات خليفة عمدون بسبب ضغائن بينهم[22].

تتميّز علاقة الحكّام المحليين مع الأهالي بالتوتّر، فقد تشاجر مثلا خليفة عمدون مع رجل اسمه سلطان، حيث طلب الخليفة من الرجل أن يدفع ما عليه من الضرائب، فرفض الرجل ذلك وادّعى أنّ أعوان الخليفة "تمالوا عليه بالضرب والشتم وأخرجوا من محلّه علفة دوابهم بالقوّة"، وقد قال شيخ الطبابة بالمقابل أن الرجل "اعتدى عليه بالشتم وأشهر عليه السلاح"[23].

تتنوّع أشكال تقصير الشيخ تجاه مهنته، فقد كتب المراقب المدني في أحد تقاريره أنّه "في شهر سبتمبر سنة 1926 وقعت حرائق بغابات الطبابة ولم يأت الشيخ سلطان...بشيء يمكّن من العثور على المجرمين. فاستقرّ رأي عامل المكان على ما يأتي: حيث أن سكّان الجهات الواقعة فيها الحرائق يُحرمون من تسريح حيواناتهم في مراعي ذات بال...يلزم جميع الملاّكه (كذا: مالكي الأرض) الساكنين بالمنطقة الواقع التحجير فيها التخلّي عن ربع مواشيهم في ظرف شهر...لم يتخلّى أحد عن فرد من حيواناته. وفي آخر شهر جانفي سنة 1927 سرق محمد بومنيجل الذي هو من الطبابه 17 ألف فرنكات لعامل فرنسي مُقيم بمنجم خنقة كاف توت"، وقد

[21] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 9، و.24 (9 فيفري 1915)

[22] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 9، و.25 (11 مارس 1915)

[23] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 9، و.27 (8 ديسمبر 1916)

اتّهم في هذا التقرير شيخ الطبابه بالتعاون مع "سرّاق الخيول وغيرهم"، كما أنّ "أحد أعوان البوليس" أخذ رشوة وتواطئ مع سارق الفرنسي وعون بوليس تونسي اسمه أحمد الصخري[24].

حرص الشيخ على فرض الأمان في مشيخته لم يمنع وقوع الجرائم الشنيعة، فقد قُتل طفل صغير سنة 1929 بغد أن تمّ اغتصابه، فقد ورد في أحد التقارير الأمنيّة أنّ صبيّا يُدعى "حسن بن سالم بن أحمد عمره 10 أعوام وكان راعيا بصفة أجير بدوّار فريق الناصرية من مشيخة الطبابه، فاعتدى عليه نفران من أهالي الفريق بفعل الفاحشة وأضرّ به ضررا صيّره عاجزا على القيام ولما خشيا أن يقع العثور عليه....يفتضح أمرهما عمدا إلى قتله خنقا وإخفاء جثّته"، ولما كُشفوا من طرف "أربعة من الكبراء...اتفقوا على إخفاء الجريمة حيث كان القتيل أجنبيّا عن الفريق ولم يكن له من أهل إلا أخا خدم بمينة (أي منجم: Mine) خنقة كاف التوت، وأخذ الكبراء من والد أحد الجانيين 1200 فرنكات في مقابلة عدم الاخبار بالواقعة. وبقيت الجثة بالمكان...إلى أن تعفّنت ونهشتها الكلاب...بلغ لإدارة العمل عن هاته الواقعة خبر غير مؤكّد"، وقد زعم الشيخ أنه لم يعلم شيئا "ونحن لا نستبعد أن يكون متواطئا مع الكبراء...لما نعلم من حالة أهل البادية...نطلب من جنابكم تأخيره"[25].

تُبرز لنا هذه الجريمة أبعادا أخرى مُظلمة لوظيفة المشيخة. فقد تواطئ الشيخ مع كبراء قومه على إخفاء الجريمة بسبب أن الطفل وأهله غرباء عن الطبابة، قدموا فقط من أجل العمل في المنجم،

[24] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 10، و.28 (5 جويلية 1927)

[25] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 10، و.35 (23 أفريل 1929)

والأخطر أن الشيخ على علم بأخذ أحد الكبراء مبلغا مهمّا من المال من المجرمين من أجل التغطية على الجريمة. وقد طلب كاتب التقرير الأمني أن يُعاقب الشيخ بالعزل خاصّة وأنّه سبق له أن عُوقب بالإيقاف لمدّة شهرين بسبب تقصيره في نازلة سرقة[26]. وأُتّهم أيضا هذا الشيخ رفقة صالح القلولي نائب أحباس الطبابة من قبل الأهالي بأنه أخذ منهم "أموالا طائلة بدعوى تسجيل الأراضي"[27]. وقد ارتكب الشيخ عدة مخالفات مالية وسرقات من الضرائب، كما أنّه "طاعن في السنّ" وعاجز عن القيام بدوره والعمل، و"مكلّف أولاده بخلاص المطالب"[28].

وقدّمت إدارة المال تقريرا أبرزت فيه أن شيخ الطبابة تخلّد بذمّته 6 آلاف فرنك، كما وقع "توبيخ الشيخ توبيخا شديدا في شأن إرشادات غير صحيحة أمد بها إدارة التسجيل"[29]. (و.47)، وهي تقارير "مخالفة للواقع في حقّ من يتوفّى من أهالي المشيخة"[30].

[26] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 10، و.37

[27] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 10، و.42 (9 سبتمبر 1931)

[28] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 10، و.46 (8 جويلية 1933)

[29] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 10، و.47

[30] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 10، و.48 (28 مارس 1933)

عُزل الشيخ سلطان من منصبه في سياق كلّ هذه التّهم الموجّهة له، وبقيت المشيخة شاغرة لمدّة طويلة بعد تنحيته[31]، إلى أن عُيّن علي بن الصغير بن خليفة العمدوني مكانه، وذلك بحضور أعيان "هنشير (الأرض الواسعة) وادي المعدن أعيان وفلاّحة، هنشير الطبابة"[32].

2. الماضي وآثاره: الانتقال الصعب (1881– 1900)

برز تحوّل مهم بعد سنة 1881 وهو ارتباط مسألة تعيين أعوان الدولة بالولاء للاستعمار. فقد أرسل عامل باجة مكتوبا إلى الوزير الأكبر بتاريخ 25 جوان 1885 يُخبره فيها عن عزل الشيخ عمّار بن الوسلاتي عن مشيخة الطبابة بسبب عدم ترحيبه ومقابلته لأحد المسؤولين الفرنسيين "المتوجّه لباجة عند وصوله لتفقّد العمل. وسجنته حيث خالف ما هو مأمور به"[33]. وتُفسّر وثيقة أخرى هذا الحادث، حيث توجّه المسؤول الفرنسي لتفقّد الطبابة، ونزل "بتراب" شيخ الطبابة "قرب بيته وقت الزوال، تأخّر الشيخ المذكور عن مقابلته ولم يقدم له إلا قرب نصف الليل...كاتبنا نائبنا بعمدون بسجنه 15 أيام زجرا له"، وتقرّر أيضا عزله عن خطّة المشيخة[34].

[31] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 11، و.29 (أوت 1934)

[32] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 11، و.1 (9 جوان 1934)

[33] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 1، و.1

[34] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 1، و.2 (24 ماي 1885)

وقد خضع سكّان الطبابة لهذا الأمر، ووافقوا على التخلّي عن شيخهم و"على الاتّفاق على شيخ عوضه"[35].

لم تكتفي السلطة الفرنسية بعزل الشيخ، بل شرعت في محاسبته ماليّا وجبائيّا، وثبت البحث أنّ "عليه من مجبى العام 1302 320 ريالات ومن مجبى 1303 1370 ريالات، ولما حاسبناه لمحضر كبراء عرشه تبيّن أن الفصلين بذمّته فسجنه بباجة، ثمّ بعد سجنه أتاني كبراء عرشه المذكورين وطلبوا سراحه ليبيعوا من كسبه ما يفي بخلاصه...ثمّ طلبوا رفع يده عن خطّة المشيخة لكبر سنّه وعجزه عن القيام بواجبات الخدمة مع ضعف كسبه"[36].

اجتمع عرش الطبابة لاختيار خليفة للشيخ السالف واختاروا "مبروك بن صالح من فريق الروازقية...إنه من أهل الخير والصلاح والعفة والديانة...يباشر أمورهم العرفية وقوانينهم السياسية المخزنية ويتعاطى خلاص الموظّف عليهم إعانة للدولة". وقد كتبوا ضمانة في هذه التزكية بحضور عدلين وأرسلوا العدالة إلى عامل باجة الذي هو نفسه يرسلها إلى الوزارة الكبرى[37].

[35] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 1، و.5 (18 أوت 1886)

[36] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 1، و.6 (6 أوت 1886)

[37] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 1، و.7 (2 سبتمبر 1886)

عُيّن الشيخ مبروك بن صالح العمدوني شيخا على الطبابة[38]، وشمل نفوذه "الطبابة الفطاحلية وأولاد عبد الله من عرش عمدون من عمل باجة"[39]. وتمّ اختبار الشيخ الجديد لانتمائه إلى عرش "الروازقيّة" المتكوّن من "أولاد عبد الله والرحامنية هم الفطاحلية الذين هم في الحقيقة أصل القبيلة، ومن عداهم من الألقاب لا يعتبرون فرقا حقيقيّة"[40].

ظلّ المجتمع المحلّي متوجّسا من كلّ تعيين فرنسي. وقد كتب المراقب المدني الفرنسي بباجة في أحد تقاريره أنّه "مدّة جولاني بالعمل أخبرني خليفة عمدون أنّ مبروك بن صالح التبيبي (كذا: الطبوبي) من فرقة التبابه (الطبابه) وعلي بن أحمد من فرقة أولاد أحمد من عمدون غير مكترثين بالخليفة وغير طايعين له...أوّلهما عمد إلى مخازني وجّهه الخليفة للبحث عن نفر متهوم بسرقة وضربه والحال أنّ السارق المذكور مخفيّ بدوّار الشيخ المذكور، وأمّا الثاني فإنّه امتنع من الحضور لدى جمعيّة القيّاسة (المشرفين على قيس مساحة الأرض) للتعريف بمواشي أهل فريقه...من اللاّزم عقاب من ذكر حتى يكون ذلك عبرة لغيرهم، سيما وأنّ أهل البادية بعمل باجة لا يتحمّلون سلطة حاكم عليهم". وقد طلب المراقب المدني من المقيم العام عزل هاذين الشيخين، و"بذلك ينزجر غيرهم"[41].

[38] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12– 2، و.1 (15 سبتمبر 1886)

[39] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12– 2، و.4 (9 نوفمبر 1886)

[40] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12– 2، و.4 (9 نوفمبر 1886)

[41] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12– 2، و.6 (د.ت)

بقيت السلطة الاستعمارية تتشكّى من عدم طاعة الشيوخ المعيّنين لها، فقد ورد في أحد التقارير أنّ الشيخ مبروك بن صالح شيخ الطبابه والفطاحلية وأولاد عبد الله، وعلي بن أحمد شيخ فريق العوامرية من أولاد أحمد "غير مهتمّين بواجبات خطّتهما"[42].

وكثيرا ما يخلف الابن أباه في المشيخة، فبعد أن عزلت السلطات الفرنسية شيخ الطبابة اجتمع "فريق الطبابه، الفطاحلية والرحامنية...اتّفقوا على النفر (سليمان بن مبروك العمدوني الطبوبي)...يكون شيخا عليهم عوضا عمّن كان قبله"، و"هو والده مبروك المذكور"، وقد ضَمِنَ كل من حضر الشهادة في هذا الشيخ "بحكم ضمان الأداء...يكونون هم المطلوبين في ذلك وما لهم الخاص بهم"[43].

لم تكن الطبابة مشيخة واحدة موحّدة، بل منقسمة إلى عرشين كبيرين. يتكوّن العرش الأوّل من فرقة "الخلايليّة والوهاييّة وأولاد عبد الله" والنوايريّة ويُكوّنون "النصف الأوّل من الطبابة" وعُيّن عليهم خلال سنة 1890 الشيخ عمر بن حسين بدر الدين، مُعوّضا "الشيخ سلامة بن حسين "لعجزه عن الخدمة بسبب كبر سنّه"[44]. ويتكوّن "فريق النصف الثاني من الطبابة"

[42] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 2، و.8 (9 جوان 1887)

[43] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 3، و.1- 2 (3- 7 جويلية 1887)

[44] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 4، و.1- 2- 3 (20 مارس، 7 أفريل 1890)

من فرقة "الروازقية والفطاحلية والرحامنية"، وقد "اتّفقوا" على ولاية الشيخ "محمد صالح بن عيسى الوسلاتي الطبوبي" عوضا عن "الشيخ سليمان بن مبروك لوفاته"[45]. وهذا الشيخ هو في الأصل شيخ النصف الأول من فريق الطبابه، و"رعاية المصلحة في انضمام الفريق المذكور لمشيخة فريق النصف الأوّل المكلف به الشيخ محمد صالح المذكور"[46]. ونلاحظ من خلال هذه الوثيقة بداية بروز مقترح لتوحيد عرش الطبابة تحت مشيخة واحدة.

بدأت الوثائق الأرشيفية تتحدّث عن كيان سياسيّ واحد باسم "الطبابة" مع اقترابنا من سنة 1900، بدون ذكر "النصف الأول من الطبابة" أو "النصف الثاني"[47].

نلاحظ هنا تحوّلات مهمة طرأت على مشيخة الطبابة مع اقترابنا من سنة 1900، أوّلا اقتصار الوثائق على ذكر الطبابة كوحدة جغرافية واحدة، وثانيا تعطّل وعجز السلطة الفرنسية على تعيين شيخ جديد لأكثر من عام كامل. فقد ورد في أحد التقارير المرفوعة من المراقب المدني بباجة إلى الوزارة الكبرى بتاريخ 23 جوان 1898 أنّ "مشيخات كوكة والطبابه والمساعدية وفطناسة وأولاد بوعلي من عمل باجة باقية منذ مدة طويلة إلى الآن من دون مشايخ سيما مشيختي كوكة والطبابه...لقد حان وقت تخليص الأداة وعليه فإني أخشى أن تتلاشى حقوق

[45] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 5، و.1 (21 مارس 1890)

[46] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 5، و.2 (30 ماي 1891)

[47] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 6، و.2 (23 ديسمبر 1891)

الدولة"[48]. وتمكّنت السلطة الفرنسية من تعيين سعيد بن محمود الطبوبي شيخا على الطبابة في شهر جانفي 1899، وتكوّنت الطبابة خلال هذه الفترة من أولاد عبد الله، الروازقية، الفطاحلية، الوهايبية، الرحامنية، الخلايلية، النوايرية والعشراوات[49].

نُرجع سبب تأخير وتعطّل التعيين إلى رفض عدد من عائلات وعروش الطبابة دمج نصف الطبابة الأول والثاني في كيان إداري واحد. وتمدّنا المدوّنة المصدريّة بسبب آخر لتأخّر تعيين شيخ جديد على الطبابة وهو الصّراع بين المراقب المدني بباجة(Klepper)[50]، عامل باجة الشاذلي بن فرحات، فقد قدّم المراقب المدني ملاحظة في أحد تقاريره أن "سي الشاذلي بن فرحات (عامل باجة) يستعمل جميع الوسائل الممكنة لتأخير الانتخابات بقدر ما يستطيع"[51].

3. الاستعمار ونشأة أساليب جديدة في تعيين شيخ الطبابة

تغيّر بعد سنة 1900 عامل باجة، وعُوّض الشاذلي بن فرحات بمصطفى قلوز. وعُيّن في هذه الفترة شيخ جديد على الطبابة وهو عمر بن الحاج عثمان الوسلاتي الطابوبي، و"يذكر مراقب باجة المدني أنه لا بأس من قبول هذا الترشيح". وأضاف المراقب المدني أنّه "بمقتضى اتّفاق وقع

[48] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 6، و.14

[49] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 7، و.1- 2 (29 جانفي- 1 فيفري 1899)

[50] وهو المراقب المدني: الحاكم الفرنسي الأعلى سلطة في قيادة باجة.

[51] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 7، و.4 (5 جانفي 1899)

مع العامل يمكن قبول المترشّح المذكور". نلاحظ هنا أنّ تغيير العامل السابق بالجديد سهّل مسألة تعيين شيخ جديد بالطبابة[52].

بقي الشيخ صالح بن محمد بن عمر الطبوبي مدّة طويلة في منصب المشيخة (1912-1919)، وقد انتهزت السلطة الاستعماريّة ثبوت فساد لديه لعزله، فقد كتب المراقب المدني بباجة تقريرا بيّن فيه أن الشيخ أخفى شخصين من أقرباءه عن القرعة العسكريّة فطلب عزله[53]. وقد ثبتت براءة الشيخ من هذه التهمة بعد أن اشتكى إلى القضاء، فرأى المراقب المدني "تسميته شيخا شرفيّا بفريقه مع عدم إرجاعه لمباشرة الخدمة"[54]. وتُبيّن لنا هذه النّازلة تحوّلا مهمّا في علاقة الدولة مع أعوانها المحليين. فلم يلتجئ الشيخ بعد أن أحسّ بالمظلمة إلى قومه أو إلى الإفساد، بل توجّه للقضاء، حيث شعر بأهميّة مأسسة تظلّمه. بدأت تبرز في هذه اللحظة، حسب رأينا، مع نهاية الحرب العالمية الأولى تمثّلات جديدة سواء من قبل الأهالي أو الإدارة الاستعمار لمهنة عون الدولة، أو بلغة أخرى عون الإدارة.

[52] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 8، و.3، 4، 6 (ماي- جوان 1901)

[53] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 9، و.32 (15 جويلية 1919)

[54] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 9، و.43- 48 (مارس 1920)

تولّى الرجل سلطان بن عبد الله بن حمزه الطبوبي مشيخة الطبابة في شهر أكتوبر 1919[55]، ولم يتأخّر تعيين هذا الشيخ بسبب الظرفيّات التي تمرّ بها البلاد والعالم عموما، خاصة بسبب الحرب العالميّة، ولهذا فقدّ كتب "مراقب باجة يطلب التعجيل بولاية سلطان بن عبد الله بن حمزه الطبوبي...ليمكن إتمام الخدمة المعطّلة كالقرعة وإحصاء العشر"، أي التجنيد والضرائب[56].

نلاحظ شروع السلطات الاستعماريّة، من خلال ملفّات المترشّحين، بداية الاعتماد على الصور الفوتوغرافية للشيوخ[57]. ونجد معلومات مهمّة عن هذا الشيخ الجديد (علي بن الصغير بن خليفة العمدوني) في بطاقة إرشاداته المحرّرة له قبل تعيين وحين ترشيحه، واحتوت الوثيقة: "الاسم واللقب وتاريخ الولادة: عام 1897 بمنشر قرسطاية وحالته العائلية وحالة ثروته ودرجة معارفه باللغة العربية والفرنسية وسوابقه العدلية والسياسية والعسكرية والوظائف التي تقلّد سابقا هو وأفراد عائلته، وبيّنت البطاقة أنّ والد المرشّح تقلّد منصب المشيخة لمدة 14 سنة وعم والده بلقاسم بن حمده كان شيخا على الطبابة قبل سنة الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية

[55] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 10، و.7 (2 أكتوبر 1919)

[56] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 10، و.12 (16 مارس 1920)

[57] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 11، و.39 (17 فيفري 1934)

(1881)[58]. ويتميّز الشيخ الجديد عن بقية المترشّحين بكونه لا ينتمي إلى عائلة متنفّذة في المنطقة، وهو جندي سابق، ومدمن على الخمر[59].

وقد تنافس الشيخ المعيّن مع مرشّحين آخرين منهم الرجل بلقاسم بن خميس العمدوني أصيل منطقة كوكة أحد أرياف قيادة باجة الذي حاول أن يُبرز تميّزه على مرشّحه كونه "انخرط في التجنيد في حصة عام 1919 وشارك مع الجنود المحتلة للبلاد الألمانية عند الهدنة: وأدّى "أعمالا ترضي جناب الحكومة الفخيمة الفرنساوية"[60].

تعرّض هذا الشيخ فيما بعد لاتّهامات عديدة بخصوص تقصيره في عمله، حيث افتكّ عين ماء لصاحبها كان يسقي بها أرضه، وتوعّده أن يُخرجه من أرضه بعد أن هدّده "بالضرب أو بالسجن"[61]. كما تعمّد إخفاء وفيات عديدة في منطقة الطبابة بسبب مرض التيفوس، بل أنّه

[58] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 11، و.2

[59] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 11، و.43- 51 (7 مارس 1934)

[60] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 11، و.25

[61] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 11، و.60 (27 سبتمبر 1935)

لم يعلم الإدارة بانتشار هذا المرض أصلا "الذي أصيب به كثير من الأفراد"، كما تبيّن عدم سيطرته على أفراد المشيخة، إلى جانب تقصيره في جمع "المطالب الدوليّة"[62].

انتبهت إدارة الصحة الاستعمارية لهذا التقصير، فقد "وقع إعلام طبيب الاستعمار بباجة من طرف ممرّضه بوجود وفيات متعدّدة مشتبه بوادي المعدن من مشيخة الطبابه...أخذ كمية من الدم من 6 أنفار هناك بقصد تحليله بمستشفى تستور وأثبت التحليل وجود ميكروب التيفوس بدم أحد الأفراد...وفيات متعدّدة وقع إخفاءها من طرف الأهالي والشيخ"[63].

عُزل هذا الشيخ بعد هذه الفضيحة الصحيّة وتعمّده إخفاء مرض مُعد وخطير مثل التيفوس عن الإدارة الفرنسيّة حماية لنفسه خوفا من اتّهامه بالتقصير. مثل وجود هذا الشيخ على رأس مشيخة الطبابة استثناء، فليس "لهذا الشيخ من خصال سوى كونه من قدماء المحاربين لكن سقوطه لا يتجاوز 25 % ومن جهة أخرى هو ليس من المشيخة ولا نفوذ له على الأهالي ومستخلصه رديء وليس له أدنى حزم"[64]، وهو "من عائلة غير مشهورة ومن غير المشيخة"[65].

ساهمت كل هذه المعطيات في عزل الشيخ عن منصبه بعد أقلّ من سنة عن تعيينه.

---

[62] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 11، و.55 (4 ماي 1935)

[63] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 11، و.56 (16 مارس 1935)

[64] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 11، و.56 (16 مارس 1935)

[65] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 11، و.61

أُزيح الشيخ علي بن الصغير بن خليفة العمدوني من منصبه وبدأت الترتيبات لاختيار شيخ جديد. وردت بطاقات إرشادات المترشّحين تُحرّر، فنجد من هو من "من أكبر عائلة بالمشيخة الأمر الذي جعل له اعتبارا حقيقيّا بين أفراد عشيرته، وهو يُسحن القراءة والكتابة باللغة العربية وله سيرة مرضيّة"، ومرشّح آخر "له سيرة حسنة لكنّه رديء نسب فليس له اعتبار بين عشيرته وينبغي اجتنابه"[66]. ومترشّح ثالث لا يتقن الفرنسية ويتقن فقط الإمضاء بالعربية وهو فلاح وينتمي للطريقة القادرية[67]. وآخر "له نوع من الأصالة ومن السيرة الحسنة لكن له إخوة مشهورين بتعاطي السرقات فيلزم إبعاده من الوظيف لهذا السبب ولكونه أميّا"[68]. ونلاحظ أن أغلب المترشّحين متزوّجين بزوجتين أو أكثر، ولهم عدد كبير من الأبناء، وأغلبهم تولّى أحد أقاربه أو أكثر مشيخة الطبابة[69].

تولّى حمده بن سلطان بن عبد الله الطبوبي مشيخة الطبابة، وينتمي هذا الرجل لعائلة أنتحت عددا كبيرا من الشيوخ وأهمّهم والده سلطان[70]. ترشّح للمنصب ثلاثة رجال "جميعهم من أهالي

[66] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 12، و.8- 9 (19 فيفري 1935)

[67] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 12، و.10

[68] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 12، و.11

[69] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 12، و.13

[70] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 12، و.17، 25 (12 مارس 1936)

مشيخة الطبابه وفلاّحتها"، وقد تميّز عليهم حمده بن سلطان بأنّه "أوجههم وأغناهم ووالده الشيخ الأسبق (سلطان) من ذوي الثروة وكبير الاعتبار بين أفراد عشيرته وسنّه ومعرفته بالخدمة يميّزانه عن مزاحميه (مُنافسيه)". ومُنافسه الأقرب له "مع كونه مستقيم السيرة وجيها بُعمره" إلاّ "جهله للقراءة والكتابة لا يرجّحانه"[71].

أوقفت السلطة الاستعماريّة الشيخ حمده عن عمله بعد أقلّ من سنتين على تعيينه بتهمة "مساعدة جناة على تكدير الأمن العام بارتكاب سرقات والتبشير عليها"، ومُتاجرته بالأبقار المسروقة وتهريبها إلى الجزائر[72]. وورد في تقرير أمنيّ آخر فرار سجين "من سجن جوفار ووقع العثور على عصبة سوء متعدّدة الأفراد وتتعاطى التبشير على الأشياء المسروقة...ومن بينهم شيخ الطبابة...حمده بن سلطان...اتّهم بإخفاء المسروق وتهريبه للتراب الجزائري...طلب المراقب المدني توقيفه..."[73].

وقد عُزل الشيخ وأُوقف بالسجن المدني بباجة[74]. وقد أثبتت وثيقة أرشيفيّة العارْ الذي لحق بالشيخ إثر انتشار خبر توقيفه بالسجن "لأجل إعانة أرباب الجرائم"، فهذا الأمر "قضى على اعتبار (أي مقامه) المتّهم لدى جميع الطبقات. زيادة على انتفاء الثقة منه لا سيما وأن 3 أفراد

[71] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12– 12، و.30 (12 فيفري 1936)

[72] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12– 12، و.27 (19 جانفي 1938)

[73] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12– 12، و.31 (24 فيفري 1938)

[74] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12– 12، و.27 (19 جانفي 1938)

من عائلته وهم ابنه وشقيقه وابن عمّه موقوفون بسجن...لارتكابهم السرقة"، وقد ورد في الوثيقة أنّ "شيخ الطبابه وأقاربه صاروا معروفون بتعاطي السرقة"[75]. وقد اتّفق المراقب المدني مع عامل باجة على عزله من وظيفته[76]، لعدّة أسباب وأهمّها أنّ "المدّة التي قضّاها الشيخ...بسجن الإيقاف ووقوفه موقف الجناة...قد أسقط اعتباره ومكانته لدى قومه، وصار بقاءه على حالة إرجاء لا يضمن له النجاح في الوظيف على فرض عدم ثبوت إدانته وذلك للسمعة السيّئة"[77]. رغم أنّ المحكمة الفرنسيّة أصدرت "قرارا بعدم سماع الدعوى الموجّهة على الشيخ"[78].

وفي هذا الإطار أصدرت الوزارة الكبرى تقريرا استغربت فيه انقلاب رأي المراقب المدني بباجة وعامل باجة في خصوص الشيخ حمده بن سلطان، فقبل سنتين فقط دعّموه بقوّة، وهنا "إمّا أن تكون السلطة المحليّة قد أوقعت الوزارة في الغلط بإرشاداتها الأولى" أو أن تكون المحكمة مُخطئة، "ولكيلا نقع فيما من شأنه أن يؤدّي إلى الغلط"، طلبت الوزارة الكبرى من المراقب المدني بباجة كتابة تقرير "مستوفى البيان في النازلة"[79].

[75] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12– 12، و.34 (7 فيفري 1938)

[76] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12– 12، و.34 (7 فيفري 1938)

[77] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12– 12، و.40 (8 مارس 1938)

[78] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12– 12، و.44

[79] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12– 12، و.44

قدّم عدد من الرجال ترشّحاتهم لخلافة حمده بن سلطان منهم الرجل بلقاسم بن خميس بن عمر، وتُبرز بطاقة إرشاداته أنّ جدّه للأمّ كان شيخا على كوكة وهو مجنّد سابق سنة 1919 بنزرت[80].

4. مشيخة الطبابة والسياق العالمي: نموذج الحرب العالمية الثانية

أُزيح الشيخ سلطان في سياق محلّي وعالمي دقيق جدّا، ووقع الاختيار على المترشّح حمّادي بن عمر بن عيّاد الطبوبي، وهو صهر سلطان بن عبد الله الطبوبي شيخ الطبابة ووالد حمده الشيخ المعزول.

يعمل الشيخ الجديد "خدّام (عامل) بمينة (المنجم: mine) خنقة كاف التّوت بالطبابة منذ 20 أعوام والحرفة التي يتعاطاها الطّبخ"[81]. وهو فلاّح بهنشير الفحيص يملك 12 هكتارا و20 بقرة و58 غنم و35 ماعز و2 خيل ودار بناء. متزوّج وعمره 47 سنة وله 3 أولاد ولا يحسن الفرنسية ويتقن الامضاء بالعربية ولم يخدم الجندية ولكن شارك في سحب القرعة[82]. وقد دعّم أمير الأمراء محمد العجيمي عامل باجة شخصيّة حمّادي بن عمر بالمقارنة مع بقية المترشحين مع تزكية المراقب المدني[83]، مُبرّرين اختيارهم "لما فيه من اللياقة والأهلية، وحيث قدّم الضمان

[80] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12– 13، و.2، 11 (23 ماي 1939)

[81] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12– 13، و.13

[82] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12– 13، و.13– 14

[83] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12– 13، و.15 (12 ماي 1939)

الكافي لمال الصندوق[84]. وقد وُلد الشيخ حمادي سنة 1897، وسمّي شيخا في 1 جويلية 1939. وهو متزوج بامرأة واحدة وله 4 أولاد و3 بنات و"لم يقم أحد من أفراد عائلته أدنى عمل وكذلك من أقاربه ولا تولّى منهم أي وظيف"، ويملك 20 هكتار وأعفي من الخدمة العسكرية "لضعف بدنه"[85]. كما أوصى مدير منجم خنقة كاف التوت، وهو مدير الشيخ حمادي في العمل) بتعيينه شيخا[86].

صدر التعيين في الجريدة الرسمية في 22 جوان 1939[87]. وقد وردت رسائل عديدة من عدد من رجال الطبابة على الوزارة الكبرى بعد هذا التعيين بأسبوع متضمّنة احتجاجهم على تعيين الشيخ حمّادي قائلين أنّهم "معترضين في تسمية كل إنسان خارج من مشيختنا ولنا رغبة تامّة في أن يكون شيخ على فريقنا الأجل محمد بن سلطان بن عبد الله بن حمزه الطبوبي حيث أنه أهل بها وله عدّة أملاك ووالده كان شيخا علينا منذ 18 عاما وأخيه مثله مدّة عامين"[88]. ونجد في الوثيقة عبارة مهمّة "البرّاني ليس شيخ علينا"[89]. وفي رسالة أخرى من عدد من رجال

[84] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 13، و.16 (22 جوان 1939)

[85] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 13، و.39 (1 جويلية 1939)

[86] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 13، و.41 (16 نوفمبر 1940)

[87] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 13، و.21

[88] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 13، و.22 (27 جوان 1939)

[89] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 13، و.22 (27 جوان 1939)

الطبابة إلى الوزير الأكبر الهادي الاخوة قالوا فيها: "لا نرضى بحال بولاية المسمّى حمادي بن عمر بن عياد شيخا على ترابنا لأنه ليس له قيمة بالمرة ولا له تأثير على السكّان ولا له أراضي أو ثروة البتّة، وإنّما هو خديم بالمينة (المنجم mine) الكائنة بمينة خنقة كاف التّوت...لا نرضى بإنسان هو دوننا مرتبة ومقاما ولا يعتبره السكّان بالمرّة إذا صار لا قدّر الله بذلك شيئا. ولا نرتضي إلا ذلك الرجل الذي هو من بيت كبيرة وله تأثير عظيم على أهالي المشيخة وقد قدّم الخدمة العسكرية ألا وهو المسمّى بلقاسم بن خميس بن عمر"[90].

تُبرز لنا هذه الوثيقة جوانب مهمّة جدّا في جغرافيّة النفوذ في مشيخة الطبابة وطريقة تشكيل شبكات النفوذ والهيمنة. فقد ورد كلّ هذا القدح تجاه الشيخ حمّادي رغم مُصاهرته لعائلة سلطان، فهو "صهر الشيخ المعفى الذي وقع عزله...حيث أن حمّادي زوج أخت الشيخ حمده المعزول وأن ابنة الشيخ حمده المعزول متزوّجة بابنه"[91]. إلاّ أنه وُصف في الرسالة بالغريب و"خارج" عن المشيخة، مع رغبة المشتكين تعيين رجل من صلب عائلة بن سلطانة مبرّرين الطلب بأنّ هذه العائلة تمتلك إرثا تليدا وذاكرة مخزنيّة عريقة، الوالد سلطان سيطر على المشيخة لمدة 18 سنة، ومسك ابنه بالمنصب لمدّة سنتين، ولهذا تمّت تزكية أخ آخر للمنصب. وقد أفصحت الرسائل على تصنيفات تحقيريّة عديدة تجاه الشيخ حمّادي بالمقارنة مع منافسيه (أصهاره)، فهو مُجرّد عامل في المنجم الفرنسي، ولا يملك ثورة عقارية ومالية وفلاحية كبيرة، وهذا ما نتج عنه فقدانه للحظوة لدى أهل المشيخة، وهو بالمقارنة مع عائلة سلطان "دوننا

[90] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 13، و.26 (19 جوان 1939)

[91] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 13، و.26 (19 جوان 1939)

مرتبة مقاما"، فبيت سلطان "بيت كبيرة" ولهم "تأثير عظيم على أهالي المشيخة"، إلى جانب قيام عدد من أفراد العائلة بالخدمة العسكريّة.

نلاحظ هنا أن معيار التفوّق لدى هذه العائلة هو الثورة والحظوة لدى السكّان والذاكرة العائليّة، إلى جانب علاقة طيّبة مع الفرنسيين. ونطرح هنا فرضيّة مهمّة وهي أن فرنسا خيّرت الشيخ حمّادي على منافسه ابن سلطان لسبب واحد وهو الأزمة العالمية التي شهدها العالم والتي أدّت خلال نفس السنة إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية، ولهذا فإنّ فرنسا تحتاج لشخص تثق فيه تماما خاصة وأن الشيخ حمادي اشتغل لسنوات طويلة في منجم فرنسي في الطبابة، ولا تستطيع أن تُغامر باختيار شيخ ينتمي لعائلة قويّة جدّا وذات نفوذ وشبكة علاقاتها يمكن أن تُقلق فرنسا في ذروة الأزمة، خاصة وأن الشيخ سلطان وابنه حمده أظهروا لسنوات طويلة عدم انقيادهم التام للسياسة الفرنسية. فقد كان اختيار فرنسا إذا إلى شخص ذو ولاء تام أوّلا، وثانيا هو ينتمي لعائلة سلطان ولا ينتمي لهم في الحين نفسه، فهو ليس ابن العائلة ومن صلبها بل صهرهم. كما أن الشيخ حمادي لا يملك الحاضنة الشعبيّة الداعمة وهذا ما يجعله دائما تحت سلطة ورحمة السلطة الفرنسية. وقد مثّلت عائلة سلطان قلقا كبيرا للسلطة الفرنسية. فليس من الصدفة أنّه بعد عزل ابن العائلة حمده بن سلطان كثر الهرج في المشيخة، فقد ورد غي تقرير أمنيّ، قبل أسبوع من تعيين الشيخ حمّادي، أنّ "السرقات الآن لا تقع ليلا وإنّما تقع في رابعة النّهار من طرف المشايخ وأعوانهم"، وتولّى خلال هذه الفترة شيخ وقتيّ يُسمّى حسين بن سلامة[92].

[92] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 13، و.30 (6 جوان 1939)

صدر تقرير من السلطة الاستعماريّة بخصوص طبيعة عمل الشيخ حمّادي تضمّن رضاء تاما تجاهه، فهو "قايم بواجبه" على مستوى "الأمن العام"، ومثلها على مستوى الإدارة العسكرية والصحة العامّة والإدارات الأخرى و"علاقته مع رؤساءه: ممتثل مع الإخلاص التامّ"[93]. ونسبة مستخلصاته لشهر أكتوبر 48%، وعلاقته مع من لنظره حسنة وموقفه السياسي "لا علاقة له بها"، و"قيمته الشخصيّة: يظهر الحزم والنّشاط"، و"الأعمال الاستثنائية التي قام بها في ذلك العام: لا شيء"، و"الملاحظة الاجماليّة: عون متبصّر قايم بواجبه"، ونال في التقرير الأمني درجة "حسن" من جملة 4 احتمالات وهي حسن وحسن جدا وضعيف ورديء[94].

بدأت التوازنات تميل ضدّ الشيخ حمادي بداية من أواسط سنة 1940، فقد حُرّر ضدّه أوّلا تقرير مالي أثبت وجود متخلّف بذمّته قدره 69.220 فرنكا من جهة ضريبة العشر[95]. وليس غريبا أنّه مع وصولنا لشهر نوفمبر من نفس السنة صدر تقرير من المراقب المدني بباجة يقدح في شخص الشيخ حمّادي، فقد كتب المراقب في 14 نوفمبر 1940 أن الشيخ لا يصلح للخلافة بسبب عدم تأثيره وفقدانه السيطرة على أهل العرش وبالتالي عجزه عن جمع المعلومات عنهم ومنهم. والدليل الذي قدّمه المراقب المدني أن حريقا وقع في الطبابة ولم يكن الشيخ حاضرا أصلا، ولهذا لم يعرف من تسبّب في الحادث، كما أن وتيرة تهريب التبغ من الطبابة إلى عين دراهم ومنها إلى الجزائر ارتفعت، إلى جانب تضاعف حوادث السرقة والتبشير مع الجيران خاصة

[93] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 13، و.39 (1 جويلية 1939)

[94] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 13، و.39 (1 جويلية 1939)

[95] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 13، و.38 (13 مارس 1940)

مشيخة قرام وكوكة و"الشيخ لا يعلم شيئا أو لا يريد أن يعلم"[96]. كما بيّن المراقب المجني أنه طلب قائمة في المشبه بهم من أهل الطبابة من الشيخ حمّادي، ولكنه لم يُطبّق التعليمات أبدا. كما تمّ القبض على ابن أخي الشيخ حمّادي مع جملة من السرّاق، وبيّن المراقب المدني أن مدير منجم خنقة كاف التوت الذي أوصى بتعيينه شيخا حرّض الآن على تنحيته من المشيخة. إلى جانب أن الشيخ حمّادي لم يجمع من الضرائب سنة 1940 إلا 25% وهو الرقم الأسوأ في قيادة باجة. وبين المراقب المدني أنه متّفق مع العامل على تنحية الشيخ[97].

كما ساهمت أحداث أخرى في تغيير نظرة السلطة الفرنسية تجاه الشيخ حمّادي، فقد أورد محمد العجيمي عامل باجة في أحد تقاريره إلى الوزير الهادي الإخوة بتاريخ 14 نوفمبر 1940 أنّه "وقع حريق بغابة الطبابة...24 سبتمبر الفارط...تبيّن من تقرير كبير الحرّاس أن اليد التي ارتكبت هذه الجريمة قد أشعلت النّار في 6 جهات مختلفة...ولم يحضر شيخ الجهة المذكورة (أي حمّادي) للحادث ولا أعضاء الشرطة، ولولا حضور نحو الأربعين من الرجال الذي وقع الاستنجاد بهم...وغالبهم من عملة الطرقات"، وقال لاحظ العامل أنّه "بان (أي ظهر) بالكاشف عجزه"، أي عجز الشيخ حمادي عن القيام بمهامه، و"غير مسموع الكلمة" في قومه، و"ليس له قيمة ولا اعتبار سواء عند الكبراء أو اللّفيف (أي العامّة)"، كما قام العامل بتحميل

[96] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 13، و.41 (16 نوفمبر 1940)

[97] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 13، و.41 (16 نوفمبر 1940)

المسؤولية أيضا إلى "أعضاء جمعيّة الشرطة"، وهي هيئة حكم محلّي في المشيخة مُكوّنة من كبار المشيخة ومن ضمنهم الشيخ نفسه، "زجرا لهم"[98].

كما حرّر المراقب المدني بباجة تقريرا ضمّنه أن منجم الرصاص الكائن بالمشيخة كثرت فيه مؤخّرا "سرقات في المواد والشيخ لم يعط إرشادات"، وأبرز البحث الذي أجرته الشرطة الفرنسية أن "حفيد الشيخ" هو "السارق الأصلي"، ولهذا "ألحّ مدير المنجم المذكور المتسبّب في تسمية الشيخ في إعفاء هذا الأخير"[99]. ولهذا قرّر الوزير الأكبر في رسالة له إلى عامل باجة "تكليف أحد المشايخ المجاورين بشؤون المشيخة" في انتظار "انتخاب من يليق للخطة"، في "أجل لا يتجاوز 25 يوما"[100]. وقد كُلّف شيخ قرام وكوكة بوجمعة بن خليفة بتسيير المشيخة بداية من 14 جانفي 1941[101].

نلاحظ في هذا السياق التجاء السلطة الفرنسية إلى تعيين شيخ خارج المشيخة في ظلّ ظروف سياسية صعبة عاشيتها الدولة الفرنسية خلال الحرب العالمية الثانية[102]، خاصة بعد أن تعرّضت

---

[98] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 13، و.42

[99] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 13، و.45 (16 نوفمبر 1940)

[100] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 13، (17 ديسمبر 1940)

[101] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 13، و.49 (21 جانفي 1941)

[102] تسبّبت الحرب العالمية الثانية في عدّة أزمات، خاصة غذائيّة، في مشيخة الطبابة، فقد أرسل عدد من المتساكنين مكاتيب عديدة إلى مدير العدلية قائلين أنّ "مشيخة الطبابه بها الكثير منّا لم اتّخذ بونوات (وصل

للاحتلال الألماني بداية من جوان 1940. ونفهم انقلاب السلطة الفرنسية على الشيخ حمّادي ضمن هذه الظرفيّات. فتوازنات النفوذ وشبكات القوة في مشيخة الطبابة رفضت منذ البداية تعيين الشيخ حمادي، ورفضت العائلة الأقوى في المنطقة وهي عائلة سلطان التخلّي عن المشيخة. ولهذا تعدّدت حالات السرقة والعنف والتهريب. فلم يستطع الشيخ السيطرة على المشيخة في ظلّ هذه المعارضة الوازنة. اضطرّت فرنسا عن التخلّي عنه مع عدم إرجاع المشيخة إلى عائلة سلطان بسبب الحرب وماضي العائلة المتوتّر قليلا مع الفرنسيين. وهنا حظر خيار تعيين شيخ من خارج المشيخة لضمان ولاءه التّام لفرنسا بسبب فقدانه الحاضنة الأهليّة.

لم تنجح الاستراتيجية الفرنسية في مشيخة الطبابة، فقد حرّر المراقب المدني بباجة تقريرا ذكر فيه: "أؤيّد اقتراحات عامل باجة أن مشيخة الطبابة صعبة الإدارة أصحابها قليلي الامتثال، ويجب أن يكون من يديرها ثقة صغير السنّ حازما ومؤثّرا، وقد اجتمعت هاته الشروط عند محمد بن الشيخ سلطان بن عبد الله"[103]. اضطرت إذا السلطة الفرنسية الالتجاء مرة أخرى إلى عائلة سلطان عبر تعيين ابنه على المشيخة[104].

شراء) المعاش". وقد وجدت السلطة المحلية صعوبات كثيرة في توزيع الغذاء في المنطقة. أنظر: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12– 14، و.31 (27 نوفمبر 1941)

[103] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12– 14، و.11 (24 جوان 1941)

[104] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12– 14، و.1 (21 أوت 1941)

ترشّح لهذه الخطة، إلى جانب محمد بن سلطان، "الرجل بلقاسم بن خميس بن عمر العمدوني الكوكي عمره 40 سنة وولد بالطبابه ويملك 60 هكتارا وعدد 30 أصل زيتون وقيمة بناء 15 ألف فرنك ويتعاطى الفلاحة وتربية الحيوان ومن إخوان الطريقة الرحمانية، ويعرف كلمات بسيطة بالفرنسي ويحسن الامضاء بالعربي. وقد شارك في التجنيد سنة 1919، وشارك في حرب المغرب الأقصى و"جدّه للأب تولّى مشيخة كوكة وكذلك جده للأمّ[105].

وترشّح الرجل منوّر بن محمد بن سعد بن عمر العمدوني الكوكي، عمره 40 سنة وله 10 هكتار، مربّي أغنام، ويمارس الفلاحة، ومن إخوان الطريقة الرحمانية، ولم يشارك في التجنيد وجدّه سعد بن عمر كان شيخا على قرام كوكه وجدّه للأمّ كذلك[106]. وقدّم الرجل مبارك بن خليفة بن محمد العلوي ترشّحه. عمره 50 سنة وولد بهنشير قرسطايه ومتزوج من 3 نساء وله 9 أولاد، ويملك 45 هكتار ويكتري 25 هكتار أخرى، وعدد من الأشجار المثمرة، وملك بناء قيمته 20 ألف فرنك وعضو جمعيّة الشرطة. وشارك في العسكرية سنة 1900. وكان عمّه عمر بن خليفة شيخا على أولاد موسى. ونلاحظ أن الشيخ حمّادي بن عمر بن عياد الطبوبي (الشيخ السابق المعزول) دعّم ترشّح هذا الرجل رغم منافسته لأصهاره عائلة سلطان[107].

[105] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 14، و.12 (21 فيفري 1941)

[106] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 14، و.15

[107] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 14، و.16 (22 فيفري 1941)

حازت إذا عائلة سلطان مرّت أخرى مشيخة الطبابة عبر ابنها محمد بن سلطان، وكان حينها عمره 38 سنة، وُلد بالطبابة، متزوج وله 4 أولاد وبنتان. يملك 40 هكتار وقيمة الأبنية 10 آلاف فرنك وعدد 4 خيل و45 غنم و40 ماعز وأشجار مثمرة، وهو من أخوان الطريقة القادرية. و"خرج بالعوض" في الخدمات العسكريّة، ووالده كان شيخا وشقيقه أيضا وابن عمّه حمّادي بن عمر (الشيخ حمّادي دعّم المترشّح الآخر) وهو لا يتقن العربية والفرنسية ولا يتقن الامضاء[108]. وبرّر عامل باجة محمد العجيمي سبب رجحان كفّة محمد بن سلكان لكونه "أصيل المشيخة ومن أعيانها وعائلته من العائلات التي لها التأثير الروحي على السكّان"[109].

أصدرت السلطات الفرنسية تقريرا مفصّلا بعد سنتين من تعيين محمد بن سلطان يُبيّن تخوّفات فرنسا تجاه عائلة سلطان وتجنّب تعيين أحد أفرادها منذ ما قبل 1939 (تاريخ تعيين الشيخ حمادي). فقد كتب عامل باجة تقريرا بتاريخ 30 جويلية 1943 قال فيه أنّه "بمجرّد حلولي بهذا العمل بادرت بإجراء الأبحاث ...لمعرفة سير الأعوان...سيرتهم وأفعالهم في زمن الحرب...المذكور أعلاه (شيخ الطبابه محمد بن سلطان) من المشايخ المتقاعسين عاجز العجز التام عن الخدمة بسبب غباوته وغفلته وفقدانه للنفوذ الأدبي...زيادة على جهله وبلاهته...وقد أظهر في زمن الحرب العجز والتغافل عن ألاعيب أهل الشرّ والفساد من سكّان المشيخة التي يضرب بها المثل لاشتمالها على أشخاص مخطرين على الأمن العام بتعاطي السرقة والتمعّش من المسروق والتبشير عليه...هذه المشيخة قد ضرب أفرادها وهم بكثرة الرقم القياسي في السرقة

[108] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 14، و.19 (21 أوت 1941)

[109] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 14، و.20 (21 أوت 1941)

والبشارة على رأسهم شقيق الشيخ الهرّاب الشهير حمده الذي كان شيخا وعزل لاتّهامه بالمشاركة في سرقة بقر...كما أن بقيّة أفراد عائلته كعمّه المسمّى عمر وأولاد هذا الأخير وبقية أخوة الشيخ وأصهاره يتعاطون هذه الصناعة...وقد لعبوا أدوارا سيّئة عند توزيع بطاقات التموين وتسخير اليد العاملة...وأخذ المال من السكّان لإعفائهم من التسخير"، وقد تلقّى عامل باجة معلومات مهمّة "من بعض الثقات" تُبرز أن الشيخ السابق للطبابة حمده بن سلطان وهو شقيق الشيخ الحالي "كان يتردّد على جهات العدوّ وقت المواجهة"، أي يتعاون مع عساكر المحور خلال مجريات الحرب العالمية، والشيخ محمد "لا يُباشر شيء" في أمور المشيخة "إلا بعد استشارة أخيه"، وحرصوا على الاستعانة بأعوان "من الساقطين يستعملهم شهودا"، كما "يوجد من يشهد له زورا خوفا من شرّه"، وقد "بلغت الدناءة بالشيخ أنه عندما كلّف بإجراء التفتيش على الأسلحة...والأشياء المنهوبة اختلس...مقدارا كبيرا من المال لأحد أفراد المشيخة وهو عمر بن ونيّس". وقد أنهى العامل تقريره بجملة مهمّة تُظهر توجّس السلطة من المنطقة وأهلها: "مشيخة الطبابه من المشيخات المعتبرة وبها أفراد من المخطرين على الأمن العام وهم جراثيم من جراثيم الإجرام والفساد"[110]. وكل هذه العوامل ساهمت في عزل محمد بن سلطان عن المشيخة[111].

يُقدّم لنا التقرير الذي حرّره عامل باجة حجم المخاطر الذي مثّلته عائلة سلطان للوجود الفرنسي بالمشيخة. فالعائلة لم تكتفي بالفساد المالي والإداري، بل تعاون مع قوّات المحور المعادية لفرنسا ومن وراءها قوّات الحلفاء، واستغلّ الشيخ زمن الحرب لتنمية ثروة العائلة عبر ابتزاز

[110] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 14، و.36 (30 جويلية 1943)

[111] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 14، و.39 (13 سبتمبر 1943)

الأهالي في وصولات الغذاء والتموين وخاصة في تحديد أسماء الشبان المسخّرين في أعمال الحرب.

حرصت السلطة الاستعماريّة على تعيين شيخ جديد بشكل سريع بسبب تواتر أحداث الحرب العالمية الثانية. فقد أرسل عامل باجة حميدة الزواري مكتوبا إلى الوزير الأكبر صلاح الدين البكّوش بتاريخ 27 سبتمبر 1943 ذكر فيه حرصه على سرعة انتخاب من يليق لمشيخة الطبابه"، وقد توجّه بنفسه إلى الطبابة واجتمع "بأعيانها وكبراءها وأعضاء الشرطة"، وتسلّم ترشّح ثلاثة رجال لمنصب المشيخة وهم حسين بن سلامة بن حسين بن عيّاد الطبوبي، ومحمد بن عمّار بن بلعيد العمدوني، والطاهر بن مبارك بن خليفة العلوي. وقد وقع اختيار العامل على المترشّح الأوّل[112].

تضمّنت بطاقة إرشادات حسين بن سلامة بن عيّاد الطبوبي أنّ عمره 40 سنة، وُلد بهنشير الفحيص بالطبابه. ولد سنة 1891، أبوه سلامة وأمّه نور بن عمر. ولد بهنشير الفحيص. متزوّج وله 10 أولاد. يملك 40 هكتار وأبنية قيمتها 100 ألف فرنك وأشجار مثمرة وزيتون بقيمة 80 ألف فرنك، و16 بقرة و15 شاة غنم و20 ماعز وزوج خيل، وسيرته حسنة وهو من إخوان الطريقة الرحمانية. ويُحسن العربيّة قراءة وكتابة ولا يتقن الفرنسية. وهو عضو بمجلس العمل وبجمعيّة الشرطة، وأيضا فلاّح وتاجر أغنام. والده كان شيخا وكذلك عمّه وأخوه

[112] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 291، ملف 3، ملف فرعي: 48، و.1

عدلا[113]. حُرّرت وثيقة الضّمان على يد عُدول وتضمّنت أسماء 14 ضامنا في الشيخ الجديد، مُوضّحي في الوثيقة نسبهم وحجم ثرواتهم وملتزمين بقدرتهم على تعويض أيّ تقصير مالي أو إداري يقوم به الشيخ الجديد[114]. وصدر تعيين الشيخ رسميا في الرائد الرسمي في 13 أفريل 1944[115].

أما المترشّح الثاني وهو محمد بن عمار العمدوني، عمره 45 سنة ولد بوادي المعدن متزوج وله 8 أولاد ويملك 8 هكتار وأبنية وماشية وأشجار مثمرة، لا يتقن القراءة والكتابة بالعربية ويتقن الإمضاء بالفرنسية. عضو بجمعيّة الشرطة. وجنّد في حصّة 1912، وأُصيب في الحرب الكبرى ورتبته عسكري من المرتبة الأولى، وله عدة نياشين عسكريّة مثل الوشاح العسكري والصّليب الحربي 1914– 1918، ووسام الافتخار وأوسمة أخرى. خاله محمد بن بلقاسم كان شيخا[116]. وقال عامل باجة عن المترشّح محمد بن عمّار أنّه "لا يليق بهذه الخطّة نظرا لسوء أخلاقه وفساد سيرته حتى أنّه في يوم الانتخاب الذي رشّح فيه نفسه كان عدد المصوّتين له قليلا جدا...مشهور بالتداخل فيما لا يعنيه وليس بأصيل المشيخة وهو من عائلة وضيعة وقد أظهر المدّة الأخيرة سوء نيّته وحاول إحداث التشويش بإرشاد بعض المطلوبين لطرق

[113] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 291، ملف 3، ملف فرعي: 48، و.2 (سبتمبر 1943)+ و.15(9 نوفمبر 1943)

[114] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 291، ملف 3، ملف فرعي: 48، و.17 (21 فيفري 1944)

[115] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 291، ملف 3، ملف فرعي: 48، و.20

[116] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 291، ملف 3، ملف فرعي: 48، و.3

التعاصي (كذا: أي المعصية)...التموين العام والجيوش"[117]. والمترشّح الثالث هو الطاهر بن مبارك بن خليفة العلوي عمره 25 سنة وهو "صغير السنّ ومجهول السيرة"[118].

5. المشيخة ومتغيّر الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي: الدولة الوطنية وأدواتها

بقي الشيخ حسن بن سلامة على مشيخة الطبابة مدّة طويلة. بدأت يبرز توجّس السلطة الفرنسية تجاهه بداية من سنة 1950، فقد حرّر عامل باجة حميدة الزواري تقريرا إلى الوزير الأكبر مصطفى الكعّاك تضمّن شبهات فساد مالي تجاه الشيخ، فقد "باشر تقييد الحيوانات (من أجل الضرائب على رؤوس الماشية) بمشيخته كالمعتاد غير أنّه لم يؤدّ المأموريّة كما يجب وغضّ الطرف عن البعض من مربّي الحيوان وسمحت لهم الفرصة في إخفاء البعض منها. وكان مراقب إدارة الضرائب القارّة أجرى عمليّة التعقيب بالمشيخة وعثر على عدد لا يستهان به من الحيوان تحت الإخفاء"، وقد صدر بسبب هذه المخالفات "الإذن المطاع بتوبيخه"[119].

وقد صد تقرير آخر يُبيّن تراجعا غير مُبرّر لأعداد رؤوس الماشية في مشيخة الطبابة، وموجّهة اتّهامات مبطّنة تجاه الشيخ. فقد كان حجم الماشية المعلن عنها في مشيخة الطبابة سنة 1949: 291 خيل، 19 بغل. 123 حمار. 1675 بقرة، 2314 خاروف، 2860 ماعز. وقد

[117] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 291، ملف 3، ملف فرعي: 48، و.10 (16 نوفمبر 1943)

[118] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 291، ملف 3، ملف فرعي: 48، و.4

[119] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 291، ملف 3، ملف فرعي: 48، و.25 (9 جوان 1950)

تراجعت بالمقابل هذه الأعداد سنة 1950 وقد أثار هذا الأمر استغراب مراقب إدارة الضرائب: فقد كان عدد الخيول 285، و8 بغال، و130 حمار، و1661 بقرة، و2173 خاروف، و2951 ماعز. وصرّح المراقب أن الحيوانات المعلن عليها هي ربع الكمية الحقيقية[120]، وورد في وثيقة أخرى أنّ ثُلثي الأغنام لم يُعلن عنها[121].

وأفاد تقرير آخر حُرّر خلال نفس السنة أنّ "شيخ الطبابه...قد أخلّ بواجبه أثناء إحصاء الأشجار المثمرة...تقاعس الشيخ عن القيام بواجبه أثناء قبول اعلامات مزارع البقول وعثرت مصلحة المراقبة على إخفاء 46 هكتارا من المزارع"[122]. وقد وُبّخ الشيخ لهذا السبب "توبيخا شديدا"، و"إنذاره إنذارا شديدا"[123].

تكمن مصلحة الشيخ في إخفاء عدد الأغنام ورؤوس الأبقار والأشجار الحقيقي في أخذه رشوة من الأهالي، فالمفترض أن السكان يدفعون ضريبة للسلطة على كل رأس غنم وبقر ودواب

---

[120] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 291، ملف 3، ملف فرعي: 48، و.26 (23 جوان 1950)

[121] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 291، ملف 3، ملف فرعي: 48، و.30

[122] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 291، ملف 3، ملف فرعي: 48، و.10 (30 جوان 1950)

[123] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 291، ملف 3، ملف فرعي: 48، و.32- 33 (22 فيفري 1950)

وأشجار مثمرة. وقد تذمّر عدد من السكّان من سيرة الشيخ حسين، فقد اشتكى به الرجل أحمد بن مبروك بن رابح الطبوبي كونه "تعدّى عليه بالضرب والسجن ظلما"[124]. واشتكى به الرجل بلقاسم بن إبراهيم حيث "أدّى ضدّه شهادة زور وتوعّده وأخاه بالشرّ وحجز عنه محصول صابة حبوب"[125]. والغريب أن قرار إعفاء الشيخ من مهامه تأخّر إلى حدود سنة 1958، أي بعد الاستقلال[126]. وأُرجع قرار عزله "لكبر سنّه ورداءة سيرته وعجزه عن القيام بواجبه"[127].

[124] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 291، ملف 3، ملف فرعي: 54، (26 جوان 1947)

[125] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 291، ملف 3، ملف فرعي: 64، (1 جانفي 1949)

[126] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 291، ملف 3، ملف فرعي: 48، (20 جانفي 1958)

[127] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 291، ملف 3، ملف فرعي: 34

نلاحظ أن متغيّر الاستقلال أثّر على عدد من شيوخ المنطقة، فقد أُعفي خلال نفس السنة: "ستّة مشايخ من مندوبية الجبل الأبيض (من ضمنهم شيخ الطبابه) و4 من مندوبية تبرسق"[128].

أنتج الاستقلال متغيّرا أساسيّا حاسما وهو أجهزة الحكم الجديدة للدولة، ومنها الحزب وأجهزته خاصة الشعب الدستوريّة المنتشرة في الأرياف والمشيخات ومنها الطبابة. أقلق هذا الأمر الشيخ حسين، فقد حُرّرت مثلا "شكاية هيئة الشعبة الدستوريّة بالطبابة ضدّ شيخ التراب سي حسين...ناسبة له سوء الماضي ومناهضة الحركة الوطنيّة"[129]. أخرج الحزب هنا ورقة حاسمة برزت مع دولة الاستقلال وهو اقصاء المشكوك في ولاءهم بتهمة الماضي الاستعماري.

تدخّل والي باجة البشير بن آغة في هذه النازلة وأرسل مكتوبا إلى وزير الداخلية قائلا فيه: "شيخ الطبابه المدّعي عليه يقوم الآن بشؤون وظيفته على الوجه المطلوب...الجدير بالذكر أن بعض أعضاء الشعبة...كانوا شهدوا كتابيّا بما يفيد أن شيخ الفريق لم تبد منه حركة أو نشاط مناوئين للحركة التحريريّة (أي حركة مقاومة الاستعمار)، وأعتقد أن الشكاية مبنيّة على أغراض

[128] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 291، ملف 3، ملف فرعي: 48، و.36 (30 جانفي 1958)

[129] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 291، ملف 3، ملف فرعي: 48، و.73 (24 أفريل 1957)

حيث أن ابن الشيخ عضو بشعبة الطبابه وأصحاب الشكايات من شعبة وادي المعدن وكلاهما بمشيخة واحدة وتوجد عداوة بين المشيختين"[130].

بيّنت لنا رسالة الوالي مُعطيات مهمّة تمخّضت بُعيد الاستقلال، فقد أصبحت الشعبة الدستوريّة مكانا مهمّا لإنتاج شبكان النّفوذ والتوازنات والعلاقات، كما أصبح الماضي الشخصي المرتبط بمقاومة الاستعمار من عدمه وسيلة لشرعنة ممارسة السياسة وتقلّد المناصب. كما أبرزت الوثيقة تواصل التنافس بين جناحي مشيخة الطبابة، هذا التنافس المستمرّ من القرن 19. جناح وادي المعدن (وهو المشتكي بالشيخ) وجناح طبوبة ومنجم خنقة كاف التّوت.

انضمّ إلى هذا الصراع الكاتب العام للشعبة الدستوريّة محمد الكافي الذي أرسل رسالة إلى السيّد عبد المجيد شاكر النائب عن الديوان السياسي قائلا فيها بعد "تحيّة دستورية فائقة"، أنّ "أفراد الشعبة الدستورية بالطبابه وادي المعدن"، يشهدون أنّ الشيخ حسين "له مآثر سيّئة كبيرة ضد الحركة الدستوريّة (المقاومة للاستعمار حسب سياق الرسالة) من قديم الزمان وكذلك إلى الآن وهو لازال يعمل ضد الحركة حيث أن الشيخ المذكور تمشْيُخُهُ من الجنيور Ingeneiur (أي عيّنه المهندس المشرف على منجم الرصاص الكائن بالطبابة) بالمينة بخنقة كاف التوت حين وجود قوّات الحلفاء. وقد شيّخه الجنيور (المهندس) المذكور"، وحين مقاومة الاستعمار كان الشيخ "يقود الجيش الفرنساوي وغيره بمعيّة جمع من الأهالي ما يقرب من عدد 63 نفر، ومازال إلى الآن"، معتمدا على "الوشايات ضدّ الشعبة الدستوريّة بأخبار أعمال الشعبة إلى الجنيور

[130] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 291، ملف 3، ملف فرعي: 48، و.75 (25 ماي 1957)

(المهندس) المذكور، وقد تعدّى...الشيخ المذكور على أفراد الشعبة المذكورة...سجن البعض...افتكاك البقر والغنم"، مع استمرار "الوشايات المتكرّرة...كما أنّه ضدّ الشعبة في أوقات الإعانات"، وضدّ "المحتاجين...وله مداية (أي ميداليّة) من الاستعمار"، وأردف أنّ و"جامعة باجة (أي الجامعة الدستوريّة) تؤيّد الشعبة وتطلب إعفاء الشيخ حيث كان استعماري"[131].

أبرزت لنا هذه الوثيقة مُعطيات مهمّة هدّدت مكانة الشيخ حسين. أوّلا أصبح مقرّ الحزب بالعاصمة (الديوان السياسي) على علم بنازلة شيخ الطبابة. كما تمّ استرجاع العلاقة المتينة بين الاستعمار الفرنسي والشيخ، فقد كان عدوّا للمقاومين معتمدا على الوشاية، كما كانت علاقته متينة مع المشرف على المنجم، والدليل على ذلك تحصّله على تكريم من السلطة الاستعماريّة (ميداليّة). ولهذا نُعت الشيخ في الوثيقة ب"استعماري"، فقد أصبح هذا الوصم عائقا تجاه تولّي مناصب سياسية هامّة في دولة الاستقلال[132].

عُزل الشيخ حسين من منصبه وعُوّض بالشيخ الشيخ عبد الحفيظ شهر الهادي بن محمد البحري. وُلد الشيخ الجديد سنة 1918، متحصّل على الشهادة الابتدائيّة وقضّى سنتين بالكلية الزيتونيّة، وهو فلاّح وخاصّة "سجين سياسي"، و"شارك في الحركة التحريريّة". وقد

[131] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 291، ملف 3، ملف فرعي: 48، و.76 (4 أفريل 1957)

[132] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 291، ملف 3، ملف فرعي: 48، و.76 (4 أفريل 1957)

تدعّم ترشيحه " ب"رأي المنظّمات القوميّة"، قائلين أنّهم "موافقون على توليته"، كما "يوجد من يضمن فيه من المشيخة"، وقدّم والي باجة رأيه قائلا: "نوافق على ترشيحه نظرا لكفاءته وماضيه الوطني المحمود"[133]. وسمّي المترشّح شيخا رسميّا في 19 ديسمبر 1958[134]، وأصبح يتقاضى منحة جمليّة سنويّة قدرها 240 دينار[135]. وقد ضمن في الشيخ 17 رجلا كلّهم من "سكّان هنشير الحبس مشيخة الطبابه"، ومنهم محمد صالح بن حمّادي بن محمد الطبوبي عمره 43 سنة وعنده 10 رؤوس بقر و10 غنم وخيل واحد و10 هكتارات أرض وهو أكثر من يملك أراضي وسط الضامنين[136]. ونلاحظ أن الشيخ السابق حسين بن سلامة دعّم ترشّح الشيخ الجديد[137].

[133] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 291، ملف 3، ملف فرعي: 48، و.1 (19 مارس 1958)

[134] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 291، ملف 3، ملف فرعي: 48، و.3

[135] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 291، ملف 3، ملف فرعي: 48، و.4

[136] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 291، ملف 3، ملف فرعي: 48، و.8 (17 ديسمبر 1958)

[137] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 291، ملف 3، ملف فرعي: 48، و.8 (17 ديسمبر 1958)

تُبرز لنا خصال الشيخ الجديد المتغيّرات الأساسية المساهمة في إنتاج النفوذ مع دولة الاستقلال. أوّلا الولاء التام للحزب والنظام الجديد والحركة الوطنيّة، وخاصة صاحب تاريخ مقاوم للوجود الاستعماري، ولما لا سجين. ثانيا التعليم، الحديث والعصري والزيتوني، لا الزيتوني فقط. وثالثا، نيل تزكية من أصحاب النّفوذ الجدد ومؤسساتهم منها جهاز الحزب، وبعبارة الوثيقة "المنظّمات القوميّة".

تعرّض شيوخ الطبابة بعد سنة الاستقلال (1956) لصعوبات عديدة لم يُألف وجودها قبل هذا التاريخ. خاصّة طريقة تذمّر بعض الأهالي والأساليب والتقنيات المستخدمة في التذمّر، فقد أرسل أحد متساكني وادي المعدن، معقل المعارضة القديمة لكل شيخ أصيل منطقة طبوبة وما جاورها[138]، يُسمّى محسن بن خميس الغانمي مكتوبا ضمّنه تشكّيه من شيخ الطبابة قائلا: "تمُنَعْنا (أي مُنعنا) من الحضائر ومن المكاتب ومن تموين الدولي ومن إنعاش الطفولة، إن هذا الشيخ يأكل في الرشوة (أي مُرتشي) ويعامل في أبناء عمّه...مازالت المعاملات تجري كما كانت تجري في العهد الاستعمار الفرنسي...استعمرنا نساء ورجال (أي الشيخ

[138] وردت شكاوي عديدة من سكان وادي المعدن تجاه شيوخ الطبابة، أنظر مثلا: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 291، ملف 3، ملف فرعي: 48، و.14- 15 (9 ديسمبر 1960- 20 جانفي 1961)

استعمرهم)...ارتحنا (أي تخلّصنا) من الاستعمار قاعد هذا الشيخ استعمار...هذا الشيخ الخبيث"[139].

تُقدّم من هذه الوثيقة واقعا مُعقّدا ومتشابكا لطبيعة تشكيل شبكات النفوذ والهيمنة في بداية دولة الاستقلال. فقد احتكر الشيخ، استنادا إلى الشكاية، كل الخدمات الاجتماعية المقدّمة من الدولة إلى الأهالي مثل التشغيل وتدريس الأطفال والتموين الغذائي، واحتكر أقرباء الشيخ كل هذه المنافع خاصة وأن الشيخ "يأكل الرشوة". كما أبرز كاتب الرسالة وعيا دقيقا بطبيعة المرحلة، فقد صرّح دون إخفاء أن الممارسات الاستعمارية متواصلة، و"العهد الاستعماري الفرنسي" لم يُغادر البلاد، واحتل "استعمار" الشيخ مكان الاستعمار الفرنسي. فالدولة تخلّصت من فرنسا، أو بلغة الوثائق "ارتحنا"، لكي يقع الأهالي تحت الشيخ الذي وُصف في الوثيقة بالخبث.

6. الخاتمة:

عجزت السلطة الاستعمارية عن التخلّي عن مؤسّسة المشيخة رغم عدم الانصياع الكامل للشيوخ لنظام الحكم الجديد. حاولت فرنسا توفير أرضيّة لقاء وتفاهم مع أركان نظام الحكم القديم وخاصة مؤسّسة العائلة المنتجة للشيوخ والمتنفّذة بين وعلى الناس.

بيّن جون كينيث جالبريث (**K. Galbraith**) أن سلطة الدولة الحديثة تجمع "في بنيتها مصادر السلطة الثلاثة: الشخصية السياسية، والملكية في الموارد التي تسيطر عليها وتوزّعها،

[139] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 291، ملف 3، ملف فرعي: 48، و.12 (18 أفريل 1965)

والتنظيم"، وتتقابل هذه البنى الثلاث مع أدوات تعزيز ثلاثة: السلطة القسرية، السلطة التعويضيّة والسلطة التلاؤميّة[140]. سيطرة مؤسسة المشيخة، قبل 1881، على الموارد ووسائل الإنتاج والتنظيم مع القدرة على إنتاج الشخصيات الكاريزمية. ولهذا احتكرت مؤسسة العائلة منصب المشيخة. عجزت فرنسا على هدم هذا النّظام، ولهذا سعت جهدها إلى التحالف معه رغم المخاطر.

تميّزت مشيخة الطبابة بثروتها الديمغرافية والفلاحية والمنجمية والموقع الاستراتيجي ضمن محاور طرق وعبور أساسية[141]، فهي في قلب مسالك منجمية وعسكرية وحبوبيّة (إنتاج القمح والشعير) ومائيّة أساسيّة وحيوية للسلطة الاستعماريّة. فهمت فرنسا جيّدا هذه الأهمية، ولهذا رسّخت وجودها، ووجود الأوربيين المستثمرين والعمال المنجميين المستقرين في المشيخة، عبر التحالف مع العائلة الأقوى وهي عائلة سلطان. وقد تشابكت تحوّلات مؤسسة المشيخة مع تحوّل الظرفيّات السياسية المحلية والدوليّة، وخاصة مع تمكّن فرنسا من فهم البلاد وتطوّر قدرتها على السيطرة والمراقبة والعقاب.

تناولنا في العنصر الأوّل الأخطار المحيطة بمؤسسة المشيخة، خاصة قدرة هذه الوظيفة على إنتاج الزبونيّة والفساد. فقد قدمت لنا وثائق الأرشيف أشكال عديدة من فساد الشيوخ مثل الرشوة والمحاباة والتهديد وافتكاك الأرزاق، ولم يكن السكّان فقط هم الضحيّة، فقد كانت فرنسا على

[140] جون كينيث جالبريث، **تشريح السلطة**، ترجمة: عباس حكيم، دار المستقبل/مؤسسة كورجي، دمشق، الطبعة الثانية، 1994، ص.182.

[141] مهندس مناجم فرنسي

علم بتجاوزات الشيوخ على حساب مصالحها سواء الضرائب أو تهريب الأغنام والأبقار والتبغ إلى الجزائر أو إخفاء المحاصيل الفلاحية والعدد الحقيقي للسكّان، وبالتالي حرمان فرنسا من عدد مهم من المجنّدين العسكريين. ولكن سلكة الاستعمار عجزت على حماية نفسها من هذا الفساد، بل تقاسمت معه الغنائم، وهذا هو عين الزبونيّة، واكتفت أحيانا بعزل شيخ، وأحيانا أقلّ بتقديم شيخ إلى المحاكمة. وليس من الصدفة أن العائلة الأهمّ التي حافظت على منصب المشيخة هي عائلة سلطان رغم تورّط الأب والأبناء في التهريب وإخفاء الناس والمحاصيل، بل تورّط أحد الشيوخ من أبناء العائلة مع جنود المحور ضد الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية.

تغيّرت تقنيات بناء مكانة الشيخ خلال الفترة الاستعمارية. فقد اعتمدت أوّلا، متأثّرة بذهنية ما قبل 1881، على الثوة المادية والعقاريّة والحيوانيّة وخاصة ذاكرة العائلة المخزنيّة وما يستتبع ذلك من نفوذ على السكّان وحسن إنفاذ الإرادة والمراقبة. مع حرص بعد المترشّحين على استغلال حدث الحرب العالمية الأولى والثانية على إبراز وتثمين مشاركته في المجهود الحربي الفرنسي وخاصة نيله أوسمة ونياشين تُزكّي مجهوده.

تغيّرت هذه الأساليب بعد الحرب العالمية الثانية، فقد برز متغيّر التعليم الحديث والحركة الوطنية ونشأة الأحزاب. حافظت وظيفة الشيخ على أهميّة امتلاك الشيخ ثورة ورصيد عقاري مهم وإرث عائلي ذو ذاكرة عريقة، ولكن مالت كفّة التعيين لصالح المتقنين لأساليب اللغة الجديدة: فهم وإتقان الحياة السياسية الحزبيّة، وإدراك لتوازنات الحركة الوطنيّة والتمتّع بالتحصيل العلمي وخاصة إتقان اللغة الفرنسي.

لا يمكن لنا إغفال متغيّر هام وهو تأسيس منجم لاستخراج الرصاص في مشيخة الطبابة. أدّى هذا الحدث إلى استقرار عدد كبير من الأوروبيين في المشيخة، ممّا ضاعف أهمية المنطقة من ناحية كونها أصبحت منتجة للثورة، وأيضا موطنا لعدد مُهمّ للمعمّرين. نتج عن هذا الحدث تحوّلات مهمّة على مستوى الممارسة السياسيّة ومؤسسة المشيخة، وليس من الصدفة أن السلطة الفرنسية وبتوصية من مدير المنجم عيّنوا الشيخ حمّادي سنة 1939، وهو عامل بالمنجم لمدة 20 سنة، شيخا على الطبابة في فترة صعبة جدّا في تاريخ البلاد التونسية وفرنسا، سنة بداية الحرب العالمية الثانية. أصبح عمل السكان المحليين بالمنجم مصدر ثقة لفرنسا، وترقّي اجتماعي، ومن ناحية أخرى وسيلة لبناء المكانة والنفوذ وتشكيل شبكات العلاقات، ولما لا نيل المنصب.

نتج عن هذه التحوّلات تراجع معيار الثورة والعائلة لصالح اعتماد شيوخ دولة الاستقلال على الماضي النضالي والحزبي والوفاء للحركة الوطنيّة والمستوى العلمي. شكّل كلّ زمان معايير ترقّيه الاجتماعي والسياسي، ولهذا تراجعت عائلة سلطان مع اقترابنا من استقلال البلاد التونسيّة (1956)، وبرزت عائلات أخرى استثمرت في تعليم أبناءها، وشاركت بطريقة أو أخرى في العمل الحزبي والنضالي آخر الفترة الاستعماريّة. ونتج عن هذه التحوّلات الاجتماعية على مستوى النفوذ انعكاسات جغرافيّة أيضا. فقد انتقل مركز النّفوذ والقوّة في مشيخة الطبابة من منطقة طبوبة وهي المنطقة الجبليّة الحصينة بغاباتها الكثيفة، مرورا بالمنطقة المحيطة بالمنجم (الفحيص) حيث أصبحت هذه المنطقة مع تأسيس المنجم والوجود الأوروبي فيها هي مصدر النفوذ والسلطة، وصولا أخيرا إلى المنطقة المجاورة إلى الطريق الرئيسي الرابط بين قيادة باجة وطبرقة. هذه المنطقة التي احتكرت مسألة المشيخة تقريبا إلى اليوم. أسّس إذا تغيّر معايير بناء المكانة الاجتماعية والسياسية للشيخ، أي أن يُصبح الشيخ شيخا، إلى تغيّر جغرافية النفوذ

وأماكن احتكار النفوذ. فقد انتقلت أماكن صناعة النفوذ من الجبل، مرورا بالسهل (المنجم) وسفح الجبل وصولا إلى الطريق. مثلما تحوّل تقنيات بناء شخصية الشيخ من التاريخ العائلي والثروة العقارية والشخصية الكاريزمة على الجماعة، مرورا بالعلاقات الوطيدة مع الإدارة الاستعمارية (العمل في المنجم مثلا) وتبنّي الأساليب الإدارية الحديثة الفرنسية، وصولا إلى التمكن من التعليم الحديث وإتقان التأطير الحزبي والنضالي. (أنظر الملحق صورة 1)

برزت لنا عبر هذا المقال تقنيات عديدة لبناء المكانة الاجتماعية للشيخ والاستحواذ على منصب المشيخة. بدأ بالثروة والذاكرة العائلية والهيمنة على السكان ونفاذ الرأي والحكم. متنقّلا إلى متغيّر علاقات الثقة المبنيّة مع الاستعمار سواء عبر العمل بالمنجم أو العسكرية عبر المشاركة في المجهود الحربي الفرنسي في الحرب العالمية الأولى والثانية. وصولا، قُبيل الاستقلال إلى التمكّن من التعليم الحديث (خاصة اللغة الفرنسية) وفهم والتأقلم مع نشأة مؤسسات نفوذ جديدة مثل الحزب والحركة الوطنيّة. وهذه العوامل الأخيرة هي التي مثّلت معيارا أساسيّا لدى رجال دولة الاستقلال لتعيين الشيوخ. مبدأ الولاء للدولة والحزب ورجال الحركة الوطنية. وقد تسلّمت العائلات المتوفّرة على هذه الشروط مشيخة الطبابة ضمن سياق سياسي محلي ودولي عاشته البلاد التونسية، يحتاج من ناحيته إلى دراسة مستقلّة لأجل الإجابة عن إشكالية أخرى طريفة ومهمّة: ما هي علاقة دولة الاستقلال بمؤسسة المشيخة؟

الملحق:

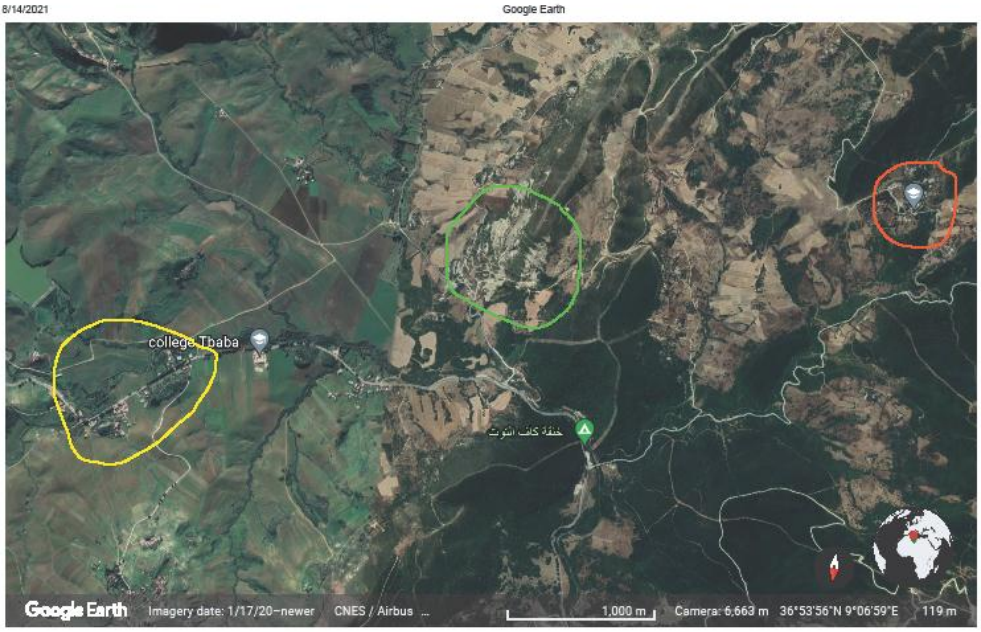
8/14/2021
Google Earth
college Tbaba
خنقة كاف الثوت
Google Earth
Imagery date: 1/17/20–newer
CNES / Airbus ...
1,000 m
Camera: 6,663 m 36°53'56"N 9°06'59"E 119 m
https://earth.google.com/web/@36.8989284,9.11642877,119.48271422a,6543.41604105d,35y,173.35749005h,0t,0r
1/1

صورة عدد 1: الدائرة البرتقالية: منطقة طبوبة. الدائرة الخضراء: منطقة المنجم. الدائرة الصفراء: التجمّع السكاني حول الطريق الرئيسي الرابط بين باجة وطبرقة. انتقال النفوذ من الجبل مرورا بالسفح وصولا إلى الطريق[142].

7. قائمة المراجع:

الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 20، ملف 12- 5- 14

الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 291، ملف 3

جون كينيث جالبريث، **تشريح السلطة**، ترجمة: عباس حكيم، دار المستقبل/مؤسسة كورجي، دمشق، الطبعة الثانية، 1994

صلاح الدين برهومي، **الشمال الغربي الجبلي: الجبالية والمجال الزراعي من 1856 إلى 1945**، دار سحر للنشر، تونس، 2010.

Dénombrement de la population civile indigène (Musulman et israélite) en Tunisie au 22 Mars 1931, Direction générale de l'intérieur : Régence de Tunis. Protectorat française, Tunis, 1932

[142] استخدمنا تطبيق Google Earth لاستخراج هذه الصورة. وقمنا بإضافة الدوائر الملوّنة. أنظر:

https://earth.google.com/web/@36.8989284,9.11642877,119.4827 1422a,6543.41604105d,35y,173.35749005h,0t,0r

George Le Mesle, *Exploration scientifique de la Tunisie: Mission géologie (En Avril, Mai, Juin 1887). Journal de voyage*, Ministère de la l'instruction publique, Paris, 1887

Paul Lambert, *Dictionnaire illustré de la Tunisie : choses et gens de Tunisie*, Paris, 1912

Robert Reuter De Villeroy, *Les ressources minérales de la Tunisie*, Paris, 1913